الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٨

السبت، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

البندان ١٥ و ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد أولانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، إلى المنصة.

الرئيس هومالا تاسو (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي أن أمثل بيرو في مؤتمر القمة هذا بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والتي نعول عليها لتغيير العالم في السنوات الخمس عشرة المقبلة. إننا، مواطني بيرو، نعلم أنه من الممكن تحقيق التغيير إذا عملنا معا على أساس الأهداف المشتركة. وخلال ١٥ سنة، حققت بيرو الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المقرر. ففي عام ٢٠٠٠، كان أكثر من نصف السكان يعيشون في فقر؛ وفي ظل إدارتي، انخفضت هذه النسبة إلى الربع، وفي السنوات الأربع الماضية تخلص أكثر من ١,٣ ملايين من أبناء بيرو من ربقة الفقر وانضموا إلى النشاط الإنتاجي.

واليوم، فإن بيرو التي تعتبر من البلدان الناشئة تجتذب الاستثمارات وتخلق الفرص لجميع مواطنيها. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم تعزيز الديمقراطية في البلد. ومنذ بداية حكمي، روجت لسياسة شاملة قوامها الإدماج الاجتماعي وتركز على كرامة الفرد مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والحد من عدم المساواة. ونحن بحاجة أيضا إلى الحفاظ على البيئة واستخدام مواردنا الطبيعية على نحو مستدام.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وخلاصة القول إننا بحاجة إلى إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي المستدام والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. وهذا يعني أن خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها الـ ١٧ للتنمية المستدامة تضعنا أمام تحد أكبر بكثير في المحافل الدولية. فالأمر لا يقتصر على القضاء على الفقر المدقع. وفي هذا الصدد، فإننا نلتزم اليوم بتجديد وتعزيز شراكة عالمية ستسمح لنا بأن نترك للأجيال المقبلة عالما خاليا من الفقر ومستداما وشاملا للجميع أيضا – وبعبارة أخرى، عالم مستدام من الناحية الأخلاقية.

ورفع مستوى الطموح الذي حددناه لأنفسنا اليوم من خلال هذه الأهداف الـ ١٧ يعبر بصورة واقعية عن أوجه الضعف التي سنتصدى لها. كما أنه يعبر عن قدرة المجتمع الدولي على القيام بذلك. ولا بدمن سد الفجوات التي نراها في العالم خلال السنوات القليلة المقبلة إذا أردنا الوفاء بالوعد الرسمي الذي قطعناه اليوم بعدم إغفال أحد.

ولدى حكومتي فهم واضح لحقيقة أن الفقر مسألة متعددة الأبعاد، وأنه يجب علينا مواجهته على جميع الجبهات لنولد النمو في ظل الإدماج الاجتماعي ومع إيلاء اهتمام خاص لحقوق النساء والأطفال، ولا سيما الرضع، وفي ظل الفهم لأن توفير التعليم الجيد للجميع وتحقيق استفادة الجميع من خدمات الصحة والمرافق الصحية يمكن أن يكونا أدوات أساسية لتعزيز تكافؤ الفرص. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية كفالة توفر وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة، معا، ويجب علينا معا متابعتها والتأكد من أنها تفعل ذلك. وتقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الدول، والتي ستخضع بدورها للمساءلة أمام مواطنيها ويجب عليها تشجيع زيادة المشاركة.

وفي بلدي، تمت تعبئة الاستثمار العام في السنوات الأخيرة صوب تنفيذ السياسات الاجتماعية والتعليمية على مستوى غير مسبوق في تاريخنا. وقمنا باستثمارات كبيرة في البنية التحتية للطرق والطاقة النظيفة، فضلا عما يتعلق بتوفير المسكن والماء ومرافق الصرف الصحي. وللمرة الأولى، أيضا، وضعنا خطة وطنية لتنويع الإنتاج تقوم على زيادة التكامل التكنولوجي مع المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر ومع مراكز البحوث.

وبالمثل، أنشأنا منظومة وطنية للمنح الدراسية والتي تنمو بصورة كبيرة سنويا. وقد استُكملت هذه السياسة بإنشاء مراكز للابتكار تهدف إلى تطوير مزايانا التنافسية. وتتمتع المؤسسات التجارية والصناعية التي تستثمر في البحث والتطوير في بيرو بمزايا ضريبية. ومن خلال ذلك كله، فإننا نسعى إلى تعزيز الصناعة والصناعة الزراعية وصناعة صيد الأسماك وصناعة الغابات والمنسوجات وفن الطهو والتعدين والطيران، من بين قطاعات أخرى، بهدف استدامة النمو الشامل للجميع، مما يخلق فرص عمل جيدة للشباب. وفي ٢٨ تموز/يوليه، في الذكرى السنوية لاستقلال بلدي، بيرو، أشرت إلى جميع هذه العناصر؛ واليوم، نراها جميعا واردة في أهداف وغايات الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي ستؤدي إلى تغيير العالم خلال الخمس عشرة سنة القادمة.

في عام ٢٠٢١، ستحتفل جمهورية بيرو بالذكرى المئوية الثانية لقيام الدولة. ورؤيتنا للمستقبل هي كفالة أن يشعر كل واحد من مواطنينا بأنه جزء من الأمة البيروفية وتمتعه بنفس الحقوق في التعليم والرعاية الصحية الجيدة وأن يكون مرتبطا بأرضه وثقافته وأن يحظى عمله بالاحترام ويحصل على أجر عادل. ونريد أيضا أن نوفر لمواطنينا الفرص التي تمكنهم من تفعيل جميع قدراتهم.

من سينداي، مرورا بأديس أبابا ونيويورك وليما، وانتهاء بباريس خلال المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن الزعماء مستعدون لاعتماد إجراءات وتدابير ترمي إلى تحقيق أهدافنا في مجال التنمية

المستدامة. وسيكون مؤتمر باريس حاسما في توجيه مجتمعاتنا نحو نمط للتنمية يتسم بأنه قليل الانبعاث الكربوني وأقدر على امتصاص الصدمات ومراع لاحتياجات وتوقعات أكثر الفئات ضعفا من السكان. وفي جلسة التحاور بشأن تغير المناخ التي سأشارك في رئاستها مع الرئيس الفرنسي، يحدونا الأمل في إعادة التأكيد على الالتزام السياسي بالعمل من أجل تحقيق النجاح في مؤتمر الأطراف.

وتتيح لنا خطة عام ٢٠٣٠ رؤية مماثلة لجميع شعوب العالم وتلزمنا جميعا ببناء المستقبل الذي نصبو إليه. وسيكون بلوغ هذه الأهداف الطموحة تحديا هائلا يمكن أن يقارنه البعض بالسعي إلى إيجاد جنة على الأرض. وقد يعتقد العديد من المتشككين أنها خطة طوباوية، ولكن إذا كان لدينا إيمان بالفرد وبقدرة قادتنا، فإن كل ذلك يمكن أن يصبح حقيقة واقعة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية بيرو على بيانه.

اصطحب السيد أولانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة مملكة سوازيلند.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى المنصة.

الملك مسواتي الثالث (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب مؤتمر القمة هذا خلال الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، الذي يمثل نهاية حقبة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وينظر أيضا في الأهداف ال ١٧ العالمية الجديدة للتنمية المستدامة.

لقد ظلت مملكة إيسواتيني ملتزمة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية منذ أن اعتمدناها في عام ٢٠٠٠ هنا في الأمم المتحدة. ونتعهد بمواصلة الالتزام بالخطة الجديدة لعام ٢٠٣٠. إن استعراض الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية موضّح بجلاء ويُمكِّننا بقياس ما حققناه من إنجازات وما نواجهه من تحديات. وعلى الرغم مما قطعناه من أشواط جبارة في بعض المجالات، فلا شك أن التحدي الأكبر يتمثل في عدم كفاية الموارد المالية لتنفيذ عدد من الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. ولا بد من إيجاد التمويل والدعم من المؤسسات المالية الدولية لتحقيق الأهداف الجديدة، التي تمثل تحديدا لجهود تحقيق تغيير حياة الناس إلى الأفضل في جميع أنحاء العالم.

ومن الواضح أن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية هي مفتاح نجاح التحول الذي تصبو إليه أسرة الأمم المتحدة الأمم، إذ ما من بلد يمكنه أن ينجح بمعزل عن البلدان الأخرى. وبالنسبة لأفريقيا، ما يجعل هذه الشراكات أكثر قابلية للدوام هو أن الخطة العالمية الجديدة تتماشى على نحو جيد للغاية مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، لسعيهما معا إلى إيجاد ظروف معيشية أفضل لشعوبنا في القارة.

كما وضعت مملكة إيسواتيني رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٢٢، التي تتفق بصورة وثيقة مع الرؤية القارية، في جهودها الرامية إلى التحول من بلد متوسط الدخل إلى بلد متقدم النمو. وسعيا إلى تحقيق هذه الرؤية المتسقة على الصعيد الدولي، يسعد مملكة إيسواتيني أن تفيد بأنها أحرزت تقدما ملحوظا في خمسة من الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية المحددة في عام ٢٠٠٠. وأُحرز تقدم كبير في بلوغ تعميم التعليم الابتدائي على الجميع، حيث ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس من ٧٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٧ في المائة في عام ٢٠١٤.

وقد أعددنا أيضا سياسة عامة فعالة لتوجيه المسائل الجنسانية في البلد، وأدمجنا هذه المسائل في التخطيط الإنمائي ونشرنا موظفي التوجيه الوظيفي في المكاتب الإقليمية للمساعدة على

تحسين التوعية. ونود أن نشيد بالاتحاد الأفريقي على تشريفه مؤخرا للبلد على ما بذله من جهود في مجال تمكين المرأة.

وفي قطاع الصحة، أطلقنا برنامجا يتيح حرية الحصول على تكنولوجيا المساعدة على الإخصاب للواتي يحتجن إلى هذه الخدمات. ووفرنا أيضا مركز جديدا من نوعية جيدة لعلاج داء السل لرعاية المرضى، ووضعنا برنامجا فعلا لمكافحة الملاريا. كما خُفِّضَت معدلات وفيات الأطفال بشكل كبير. ولدى كفالة الاستدامة البيئية، وُضعت برامج لتحقيق هذه الأهداف بغية دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن التضامن العالمي القوي والشراكات الفعالة، والسلام والاستقرار يجب أن تكون في طليعة خطتنا العالمية الجديدة. ونحن على ثقة من أننا، بالتعاون ومضافرة الجهود، سنغير عالمنا ونحقق التنمية المستدامة، ولن نترك أي شخص خلف الركب. وتتطلب هذه الأهداف الجديدة ألا يقتصر التزامنا على قبول تغيير الاسم، ولكن يجب أن يحقق نتائج من شأنها أن تغير حياة شعوبنا نحو الأفضل.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس دولة مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به.

صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحب السيد إيكيليلو دوانين، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى المنصة.

الرئيس دواينين (تكلم بالفرنسية): في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اجتمعنا هنا لاعتماد وثيقة تاريخية، إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، النص التأسيسي للأهداف الإنمائية للألفية التي كانت في صلب برنامجنا الإنمائي المشترك خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. إن التقييمات التي أجريت في مختلف البلدان والمناطق وفي جميع أنحاء العالم بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تجسد نتائج متناقضة لكنها تفضي على الصعيد العالمي إلى نتيجة إيجابية، بالرغم من أن الحالة ما زالت قابلة للتحسين. وعلى نحو خاص، يعاني هدف الحد من الفقر من نقص التمويل الكافي، لا سيما في البلدان التي كانت متخلفة كثيرا عن الركب في ذلك الصدد.

فأفقر البلدان وأشدها ضعفا لم تستفد إلا من فرص قليلة للغاية للحصول على موارد المساعدة الإنمائية. وكما ذكرت مؤخرا في أديس أبابا في المؤتمر الثالث المعني بتمويل التنمية، على الرغم من حشد الموارد المحلية لتلك البلدان وإنفاقها بصورة جدية، فإنها غير كافية لدعم البرامج الطموحة الرامية إلى التعجيل بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله.

ويرى بلدي، اتحاد جزر القمر، وهو في الوقت نفسه بلد من أقل البلدان نموا ودولة جزرية صغيرة نامية – مع جميع التحديات الناجمة عن ذلك المركز – أن الأهداف الإنمائية للألفية تثبت إحراز تقدم كبير في القطاع الاجتماعي. وفي مجال الصحة والتعليم، فإن المؤشرات الرئيسية أظهرت إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف. فمعدلات وفيات الأطفال والشباب والأمهات قد خُفِّضت بصورة كبيرة، بنسبة قريبة جدا من المعدلات المستهدفة المحددة لعام ٢٠١٥ في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي مجال التعليم، أظهر عدد الأطفال في المدارس والأطفال الذين يتمون تعليمهم أظهر تقدما كبيرا بفضل الجمع بين الاستراتيجيات الوجيهة التي اتبعها البلد في القطاعات المعنية والاستثمارات الكبيرة في تنفيذها، بدعم من الشركاء الإنمائيين.

غير أن مستوى الفقر النقدي ظل راكدا لأن البلدان، على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها، لم تتمكن من تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الهياكل الأساسية الاقتصادية والقيام

باستثمارات أخرى يمكن أن تكفل إحراز التقدم صوب الحد من الفقر وعدم المساواة.

ولكي تتحقق التنمية المستدامة الحقيقية فإن من الضروري أن نكافح بمزيد من الفعالية تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة عن طريق مسار ساموا للدول الجزرية الصغيرة النامية.وأود أيضا أن أشدد على أن بلدي، شأنه شأن البلدان النامية الأخرى، قد اعتمد استراتيجيات وخططا وغيرها من الأدوات الإنمائية ذات الصلة، تمشيا مع توصيات الهيئات المعنية عقب إعلان الألفية.

اليوم، وقد زادتنا منعة الدروس المستفادة عبر تنفيذ إعلان الألفية وما تحقق في مجال التنمية طوال السنوات الـ ١٥ الماضية، فإننا نجتمع لاعتماد نص آخر بذات القدر من الأهمية التاريخية وأكثر طموحا من أجل مستقبل البشرية.ويؤيد بلدي تماما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠ والموقف الأفريقي المشترك الداعي إلى إحداث تحول هيكلي في أفريقيا.ونعرب عن تقديرنا البالغ للعمل القيّم الذي تم القيام به للوصول إلى تلك الوثيقة بتوافق الآراء، والتي ستمكننا من العمل بمزيد من الفعالية على تحقيق طموحنا إلى بناء عالم أفضل للجميع.

ويجب علينا أن نحرز النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ما دمنا على استعداد أفضل، في حين مضى التعاون الدولي شوطا كبيرا في غضون الـ ١٥ عاما الماضية.وعلاوة على ذلك، فإن من شأن خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدناها في المؤتمر الثالث لتمويل التنمية – في حال تنفيذها – أن تحول دون الإحباطات التي شهدناها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسرني أن أنوه إلى أن الأهداف الجديدة تأخذ تماما الأهداف الإنمائية للألفية في الاعتبار وتشمل قطاعات أخرى أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.ولا يقتصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة على البلدان النامية فحسب، بل يشمل أيضا البلدان المتقدمة النمو، ولن يتم ذلك عبر الشراكة العالمية من أجل التنمية حصريا.عليه، فإنه ينبغي أن تنفذ جميع البلدان على هذا الكوكب أهداف التنمية المستدامة وأن تخضع للمساءلة تحقيقا لتلك الغاية. ومن شأن ذلك أن يمكّن من تحسين ملكية خطة العمل الجديدة في جميع أنحاء العالم.وأود أن أشدد على الدور الحاسم الذي يؤديه الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في تنفيذ هذه الخطة.

”التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات“

ومن شأن هذا أن يشدد على الروابط بين البلدان والتنمية ويساعد على إعمالها.

ويحدوني الأمل في أن يؤدي مؤتمر القمة هذا إلى نتائج تاريخية لأن علينا أن نأخذ في الاعتبار الرسالة القوية التي توجهها خطة العمل الجديدة هذه، بما يعني أن بوسعنا أن نكون الجيل الأول الذي ينجح في القضاء على الفقر، وأنه قد تتاح لنا الفرصة الأخيرة للحفاظ على سلامة كوكبنا.فليحيا التعاون الدولي.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على بيانه.

اصطحب فخامة السيد إيكيليلو دهوينيني، رئيس اتحاد جزر القمر، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الغابون.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية الغابون، إلى المنصة.

الرئيس بونغو أونديمبا (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن آخذ الكلمة في مؤتمر القمة هذا بشأن اعتماد خطة التنمية لما

بعد عام ٢٠١٥. وأود أن أهنئكم، سيدي، وبلدكم، الرئيس المشارك على تعيينكما.وإنني لعلى اقتناع بأن كليكما سيتمكن من قيادة مناقشتنا هذه إلى خاتمة ناجحة.

وأود أيضا أن أنوه بالإسهامات الهامة للفريق العامل الذي قاد المفاوضات الحكومية الدولية في خطة العمل الحاسمة التي اعتمدناها أمس (القرار ١/٧٠)، والتي يجب أن تكون خريطة الطريق حقا وتتيح فرصة جديدة لحوكمة عالمية منسقة ومنسجمة لأجل تحقيق المزيد من التنمية المستدامة.وعليه، يجب علينا ضمان تنفيذ الأهداف بما يتفق مع مصالح شعوبنا.

لقد انقضت خمس عشرة سنة على انعقاد مؤتمر قمة الألفية الذي اعتمدنا فيه خطة عمل طموحة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وتعزيز التنمية لصالح الجميع. لقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية مثالية وطموحة، فضلا عن كونها أهدافا مشتركة إلى حد كبير بين سائر شعوب العالم وحكوماته.وأعطت تلك الأهداف بصيص أمل للبلدان النامية في كفاحها اليومي ضد الفقر والجوع والتخلف.

وعلى الرغم من التعبئة التي أعقبت الإعلان عن تلك الأهداف، يجب علينا أن نعترف بأن نتائجها قد تفاوتت على الصعيد العالمي.وقد تباينت تلك النتائج على وجه الخصوص في أفريقيا وأقل البلدان نموا.فعدم كفاية الحقائق الهيكلية والاقتصادية، علاوة على عدم كفاية الآليات المالية المقترحة لم يمكنا من تحقيق بعض تلك الأهداف.

وأود أن أشدد على التقدم الكبير الذي تحقق عبر تنفيذ تلك الأهداف على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.وفي ذلك السياق، فقد حققت غابون نتائج هامة في هذه العملية بدعم من المجتمع المدني.ففي مجال التعليم، بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الآن ما يربو على نسبة ٩٧ في المائة، وهو من أعلى المعدلات في قارتنا.وتحققت المساواة بين الجنسين في التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية.وأحرزنا تقدما بارزا في مجال الرعاية الصحية في الحد من الوفيات النفاسية والوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة.وتم عكس الاتجاهات في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من والأمراض الأخرى وانخفضت بشكل ملحوظ.

وشهد التضامن الوطني تقدما هاما أيضا بتنفيذ استراتيجية للاستثمار البشري على الصعيد الوطني، تعنى في جملة أمور، بالرعاية الصحية الشاملة وزيادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، مع التركيز خاصة على أشد فئات السكان ضعفا. عليه، يرحب بلدي بالنطاق الواسع لخطة العمل الجديدة التي تترجم تلك الإرادة الجماعية المشتركة إلى إقامة شراكة عالمية جديدة ترمي إلى المضي شوطا أبعد مما حققته الأهداف التي وضعت في وقت سابق.

وترحب غابون – من خلالي – بشمول الخطة الجديدة أولويات الموقف الأفريقي المشترك، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.ويسرني أيضا أن الأهداف الرئيسية للخطة ستساعد غابون على أن تكون بلدا صاعدا بحلول عام ٢٠٣٠.وأود التنويه بصفة خاصة لإعطاء الأولوية للسياسات والبرامج المعنية بالشباب.ولا شك أن حيوية الشباب وتدريبهم سيساعدان في تسريع التحول الهيكلي لاقتصاداتنا، وهو ما يضع بلدنا على طريق التنمية المستدامة بالتأكيد.

وقد أتاحت سياسة التنويع لحكومتي التركيز بشكل خاص على تطوير الزراعة والثروة الحيوانية. وفي هذا السياق، اعتمدنا برنامجا زراعيا جديدا يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي. ومن الأمور الأساسية في سياستنا أيضا إدخال التصنيع في القطاع الزراعي واستصلاح ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي وخلق أكثر من ٢٠ ٠٠٠ وظيفة جديدة.

ومن الواضح أن هذه الجهود لن تؤتي ثمارها إلا في بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية قوامها الحكم الرشيد والسلام. ولذلك، اعتمد بلدي أدوات مؤسسية لضمان الشفافية والإدارة المنفتحة للممتلكات العامة. وقد جعلت من محاربة الفساد

وسوء استخدام الأموال العامة هدفا استراتيجيا وأولوية. وقد أنشئت محكمة مختصة بالنظر في الجرائم الاقتصادية والمالية والاتجار الواسع النطاق. وكما تعلم الجمعية، فإن تحسين مناخ الأعمال هو مفتاح الثقة وجذب استثمارات القطاع الخاص، التي تمثل أمرا ضروريا لنجاح برامجنا الإنمائية.

ويظل التزام غابون بمكافحة تغير المناخ ثابتا، بالنظر إلى العواقب الخطيرة لهذه الظاهرة على التنمية والسلام والأمن في العالم. وسيواصل بلدي الإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ليتسنى لنا أن نعتمد في باريس اتفاقا عالميا وملزما للحد من الزيادة في درجة الحرارة وجعلها لا تتجاوز ٢ درجة مئوية. وفي هذا الصدد، سينظم بلدي غدا، ٢٧ أيلول/سبتمبر، حدثا رفيع المستوى بشأن هذه المسألة الهامة لأننا يجب أن نعمل يدا في يد لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في حماية بيئة كوكب الأرض لما فيه خير البشرية.

وتدفعنا أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدناها للتو إلى تعزيز التعاون الدولي، وهو تعاون دولي جديد ومتجدد يؤكد إيماننا بأن جميع الأجيال تنتمي إلى نفس المجتمع البشري وتطمح إلى تحقيق نفس السعادة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية غابون على بيانه.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى المنصة.

الرئيس إلفيس (تكلم بالإنكليزية): إنه لعام حاسم في السعي العالمي من أجل بناء عالم مستدام. فقد تم التوصل إلى الاتفاق التاريخي بشأن أهداف التنمية المستدامة. وللمرة الأولى، وافقت جميع بلدان العالم، بغض النظر عن حجمها أو مستوى تنميتها، على مستوى الأمم المتحدة على تحديد نفس أهداف التنمية المستدامة. وهذه الخطة العالمية والطموحة للغاية تتبع الأهداف الإنمائية للألفية وتوسع نطاقها.

إن التحديات العالمية التي نواجهها معقدة، ولكنها مترابطة. وثمة ترابط وثيق بين مخاطر النزاعات المسلحة والأزمات والهجرة القسرية وضعف الاقتصادات وفساد الحكومات وسوء التعليم وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، على سبيل المثال لا الحصر. ولا تمثل أزمات اللاجئين الراهنة حالات طارئة فحسب، ولكنها ترتبط أيضا بغياب الحلول الدائمة والطويلة الأجل.

ومكمن القوة الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة هو في شموليتها. ولن نتمكن من التصدي للتحديات معا بنجاح إلا من خلال الاعتراف بطابعها المعقد. ويمثل السلام والأمن الركيزتين الأوليين والشرطين الأساسيين لتحقيق التنمية المستدامة. إننا نواجه العديد من التحديات الملحة في سورية وأوكرانيا. وتتمثل ركيزة أخرى في التصدي للكوارث الطبيعية. ولذلك، تحتل مسألة تغير المناخ مكانا بارزا في جدول أعمالنا لهذا العام. ونحن نعلق آمالا كبيرة على التوصل إلى اتفاق جديد يتعلق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ خلال مؤتمر المناخ الذي يعقد في باريس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

إن الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة ليس مجرد عملية نظرية بحتة. فالأهم هو تحويلها إلى سياسات عامة قوية. وأولا وقبل كل شيء، تقع على عاتق الحكومات المسؤولية عن تمهيد الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية. وكلاهما يتوقف على الحكم الرشيد والمؤسسات القوية والقابلة للمساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان المتفق عليها عالميا للجميع، بمن في ذلك النساء والفتيات. وتشكل حرية التعبير

وتكوين الجمعيات والوصول إلى وسائط الإعلام المستقلة، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت، جزءا لا يتجزأ من الحكم الرشيد وسيادة القانون. ويزيد كل ذلك، بالإضافة إلى توفر بيئة قانونية شفافة وفعالة ومحاربة الفساد، من القدرة التنافسية ويوفر فرص عمل جديدة ويشجع الابتكار. كما أن هذه الأمور تزيد من رفاه الأفراد وتعزز ارتباطهم بالدولة.

وهكذا، يجب أن تبدأ الاستدامة على الصعيد الوطني، إذا ما أريد لها أن تنجح على نطاق عالمي. ويجب على الحكومات والوكالات الحكومية والوزارات، جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، العمل معا ومناقشة الآثار المترتبة على أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لسياساتها. وتواجه إستونيا أيضا تحدياتها الخاصة ونتطلع إلى العمل من أجل التصدي لها ضمن الإطار المتفق عليه حديثا.

أنا مدافع قوي عن الفرص التي يمكن أن تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية. وعلى سبيل المثال، ماذا لو استغرق الأمر أقل من خمس دقائق للانتهاء من معاملاتكم الضريبية دون الحاجة إلى محاسبين؟ وماذا لو قدم ٩٥ في المائة من مواطني بلدا ما بيانات الدخل عبر شبكة الإنترنت، مؤدين بذلك إلى انخفاض تكاليف الإدارة الضريبية إلى ٠,٣ في المائة فقط من العائدات الصافية للضرائب؟ إن كل تلك المسائل وتوقيع عقود العمل أو الوثائق الرسمية رقميا دون الحاجة إلى ترك المكتب أو أخذ موعد مع موثق، كلها أمور ممكنة في إستونيا، حيث بدأنا في استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال عند مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية قبل ١٥ عاما، عندما لم يكن متاحا لدينا سوى موارد محدودة.

واليوم، يعتبرنا الكثيرون أحد البلدان الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية في العالم. وكان قطاعنا العام حاسما في توفير بيئة تشريعية مواتية، وكذلك فيما يخص تمويل البنية التحتية الرئيسية للتكنولوجيا في البلد وفي توفير الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت للأفراد والشركات. وقد تعلمنا أن الاستخدام الذكي لشبكة الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية يمكن أن يشكل محركا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ونحن نعلم أيضا أننا إذا أردنا أن يصبح العصر الرقمي نجاحا حقيقيا بالنسبة لكل بلد ولكل عضو من أعضاء المجتمع، فإن ذلك يتطلب اتباع سياسات عامة قوية، وهذا أمر لا تستطيع القيام به سوى الحكومات. وإننا في إستونيا على أهبة الاستعداد للتعاون مع البلدان الأخرى التي تحتاج إلى خبراتنا ومعارفنا، والتي من شأنها تحقيق قيمة مضافة بالنسبة لها.

لقد حان الوقت لأن يضع زعماء العالم إمكانات التكنولوجيا الرقمية في صدارة خطة التنمية. ويسرني المشاركة في رئاسة الفريق الاستشاري لتقرير التنمية في العالم ٢٠١٦ الذي يصدره البنك الدولي. وسيكون التقرير، الذي يحمل عنوان ”مكاسب رقمية“، التقرير الأكثر تأثيرا للبنك الدولي في العام المقبل. وهو يتناول الكيفية التي يمكن بها أن تصبح شبكة الإنترنت قوة دافعة للتنمية ويطرح أسئلة أهم بشأن ما هو المطلوب لإطلاق طاقات التكنولوجيات الرقمية التي لا تزال غير متحققة إلى حد كبير. وأدعو الجمعية العامة في هذه المرحلة إلى الاستمرار في مناقشة هذه المسائل غدا في الحادية عشرة صباحا في غرفة الاجتماعات ٣، وذلك في إطار حلقة النقاش الرفيعة المستوى حول التنمية في العصر الرقمي.

في الختام، يجب الالتزام بالاتفاقات القائمة على مبدأ المعاهدة شريعة المتعاهدين، ولا ينبغي التخلي عن أحد.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية إستونيا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنن.

اصطحب فخامة السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، إلى المنصة.

الرئيس يايي (تكلم بالفرنسية): إنه من دواعي سروري الغامر أن آخذ الكلمة بالنيابة عن أقل البلدان نموا في هذه القمة التي تمثل نهاية سعيدة لعملية طويلة من المفاوضات الحكومية الدولية، والتي تم إنشاء ولايتها هنا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى النحو المتفق عليه، فنحن نجتمع الآن لاعتماد الخطة الإنمائية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الميسيرين المشاركين وجميع أصحاب المصلحة الذين عملوا بجد على صياغة خطة تنمية جديدة وطموحة وواقعية بهدف رئيسي يتمثل في تحقيق تنمية مستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ واعتمادها بتوافق الآراء.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد زينسو (بنن).

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، استناداً إلى الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، واسترشادا بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكامل العملية العالمية لتعزيز رفاه الجنس البشري، تعالج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والاستدامة الاجتماعية وحماية البيئة لصالح أجيال الحاضر والمستقبل، من أجل تحويل عالمنا بوئام.

والأمر متروك لنا الآن لتوحيد طاقاتنا وتجميع مواردنا لضمان التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، آخذين في الاعتبار برنامج عمل أديس أبابا. وتوفر لنا أهداف التنمية المستدامة مبادئ توجيهية حتى نكثف جهودنا من أجل استكمال العمل الذي لم يتم إنجازه عبر الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا ما نفذنا هذه الأهداف، فإنها ستكون بمثابة قوة حافزة على وضع الإنسان في لب جميع سياساتنا واستراتيجياتنا، لأن فيها طاقات كامنة لا لتحويل طريقة حياتنا فحسب، بل لحماية كوكبنا باستعادة الكرامة البشرية والرخاء المشترك وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع الناس.

ومن خلالي، تلفت أقل البلدان نموا الانتباه إلى أهمية مراعاة المسائل الت تتعلق تحديدا بالبلدان المعرضة للخطر. وعشية الدورة الحادية والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المزمع عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن تكون أولويات الدول في استراتيجياتها الرامية إلى تعزيز التنمية في أقل البلدان نموا حجر الزاوية لجميع الإجراءات التي تتخذ في المستقبل. يجب أن تحظى أقل البلدان نموا التي تسهم بقدر قليل من انبعاثات الغازات الدفيئة ولكنها تعاني من الوطأة الكاملة للآثار المترتبة على تغير المناخ، باهتمام خاص في الوقت الذي تحضر فيه للتكيف بشكل أفضل، من خلال برامج ومشاريع تقليل الإنبعاث الكربوني مع القدرة على تحمل الآثار الضارة لتغير المناخ.

وفي الختام، أؤكد مجددا على التزام أقل البلدان نموا بالأخذ بزمام أمر تنميتها بنفسها من خلال اتخاذ تدابير جريئة في مجالات الحكم والشفافية ومكافحة الفساد والإنصاف وتعبئة الموارد المحلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر فخامة رئيس جمهورية بنن على البيان الذي أدلى به.

اصطحب فخامة رئيس جمهورية بنن، السيد بوني يايي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مالي.

اصطحب فخامة رئيس جمهورية مالي، السيد إبراهيم بوبكر كيتا، إلى المنصة.

الرئيس كيتا (تكلم بالفرنسية): في البدء، أود أن أهنئ السيد ليكتوفت على انتخابه عن جدارة لقيادة عملنا هنا. ستكون تجربته الطويلة والغنية كرجل دولة ضماناً لنجاح هذه القمة، وأؤكد له دعم وفد مالي الكامل.

وأود أن أنقل التهاني الحارة إلى الجمعية العامة من جميع سكان مالي الذين يتابعون، شأنهم شأن شعوب الدول الأخرى، من حقولهم ومصانعهم ومكاتبهم يحدوهم أمل مشروع بأن

نتخذ، نحن قادة العالم، هنا والآن قرارات ذات صلة وشجاعة من شأنها تحسين الأحوال المعيشية لمواطنينا. إن بإمكاننا، بل يجب علينا تغيير العالم لأن ذلك ما تنتظره منا شعوبنا.

وبغية التخفيف من معاناة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ومن أجل كرامتهم الإنسانية، أطلقنا قبل ١٥ عاما، في بداية هذا القرن، برنامجا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم، وبدون القيام باستعراض شامل، نلاحظ أن النتائج متباينة وتختلف من منطقة لأخرى، ومن بلد لآخر ومن هدف لهدف. وعموما، ينبغي أن نلاحظ أن الهدف ٨ بشأن تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية لم يحظ بالالتزام والدعم اللذين حظيت بهما الأهداف السبعة الأخرى.

وعلى الرغم من السياق الصعب للأزمة متعددة الجوانب في مالي، تمكنا خلال السنوات ال ١٥ الماضية من تخفيض معدل إصابات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وزيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس، وتوفير الولادات القيصرية مجاناً، وتعزيز مشاركة الشعب في إدارة الشؤون المحلية من خلال زيادة اللامركزية. وفي مجال الأمن الغذائي، حققنا إنجازات كبيرة إضافية. وأرحب باعتراف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والثلاثين في روما، بالإنجازات التي حققتها مالي.

إن بإمكاننا، بل يجب علينا تحسين رفاه شعوبنا. ولذا، يسرني كثيرا المشاركة في هذه القمة لاتخاذ القرار التاريخي (١/٧٠)، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. ويسرنا ملاحظة أن هذا البرنامج الطموح يولي عناية خاصة لمجموعات معينة من البلدان، مثل أقل البلدان نموا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لأن الكثير من البشر يعيشون في حالة فقر مدقع لا تليق بالإنسان في تلك الدول.

ولدينا العديد من المهاجرين الشُبان الذين يتركون البُلدان النامية ويذهبون إلى ملاقاة حتفهم، وهي حقيقة تستدعي منا جميعا العمل على تحسين تنمية بلداننا.

أود أن أتكلم عن البلدان النامية الخارجة من صراعات، بلدان مثل مالي. إن هذه البلدان الهشة يجب أن تكون محور اهتمام خاص لدى المجتمع الدولي. وفي الحقيقة، لا بد للبلدان الخارجة من صراعات من أن تستفيد من توزيع عوائد السلام وإعادة البناء. فذلك جوهري للاستقرار التدريجي في تلك البلدان، لأنه من دون التعليم، والرعاية الصحية، والوصول إلى العدالة، وتقليص الجوع والفقر المدقع، ومن دون أدوات الإنتاج، وعودة الإدارة الحكومية، والسكان واللاجئين، كيف يمكن لبلد ما أن يخرج من الأزمة؟ إن الدول الخارجة من صراعات لا يمكنها التغلب على تلك التحديات جميعها لوحدها، ناهيك عن تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان الذي اعتمدناه هنا في القرار ١/٧٠.

في حالة مالي بشكل خاص، شددت دائما على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة من دون السلام ومن دون الأمن. تعمل الحكومة كل يوم، تحت سلطتي، للتغلب على ذلك التحدي. واليوم، يسرني أن بوسعي أن أقول أن جميع الأحزاب في مالي، بعد ثمانية شهور طوال من المفاوضات، وقعت اتفاق سلام ومصالحة في مالي، نتيجة لعملية الجزائر وبدعم من المجتمع الدولي. وأجدد هنا التزام دولة مالي بالوفاء بجميع الالتزامات التي تضمنها ذلك الاتفاق. ومهما يكن من أمر، فإن مالي بالنظر إلى إمكاناتها المحدودة، تحتاج إلى دعم كبير من البلدان والمنظمات الصديقة، ليتسنى لها أن تُنفذ حقا وبفعالية ذلك الاتفاق. لذلك، من هذه المنصة، أهيب بالمجتمع الدولي تعبئة الموارد الفنية، والمادية والمالية الفعّالة والضرورية لتنفيذ الاتفاق.

خلال اجتماع المائدة المستديرة الذي سيُعقد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في مقر منظمة التعاون والتنمية

في الميدان الاقتصادي، ستُظهر حكومة مالي من جانبها التزامها الكامل بتنفيذ اتفاق الجزائر، ولن تألوا جهدا في حشد الموارد المحلية.

من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، فإن السبيل الوحيد لكي نتفادي أن تصبح هذه القمة كجميع مؤتمرات القمة الأخرى يتمثل، من وجهة نظرنا، في إظهار قدرتنا على العمل معا وأن نلتزم التزاما حقيقيا بشراكة عالمية لإقامة توازن في إدماج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، ألا وهي، الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية. وهكذا يجب علينا أن نستثمر استثمارا كاملا في هذا البرنامج حتى نكسب الرهان ونحول العالم.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد هنا التزام مالي بالمشاركة في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في خطة التنمية المستدامة الجديدة والطموحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس جمهورية مالي على بيانه.

اصطُحب السيد ابراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية.

اصطُحب السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، إلى المنصة.

الرئيس ولد عبد العزيز: أود في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على الجهود الكبيرة التي بذلها من أجل انعقاد هذه القمة. وأتقدم أيضا بالشكر إلى كل الدول الأعضاء، على مساهماتها القيمة في بلورة وصياغة رؤية عالمية مشتركة لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. كذلك أحيي مساهمة جميع الجهات الفاعلة والشركاء الذين تركوا أثرا إيجابيا بارزا على حسن تنظيم هذه القمة.

تمثل هذه القمة لحظة حاسمة، ومنعطفا هاما في خطة التنمية الدولية، من خلال اكتمال دورة الأهداف الإنمائية للألفية، واعتماد الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، إيذانا ببدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبذلك يتوج مسارا تمت إدارته بتبصر ومنهجية، وبمستوى رفيع من الشراكة، لتتسلح المجموعة الدولية بخطة جديدة وطموحة في الأجل الطويل، وترتكز على هدف مزدوج: تحسين الأحوال المعيشية للسكان، وحماية كوكبنا من أخطار تغير المناخ.

إن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ جاءت ثمرة مشاورات واسعة وعميقة جرت على الصعيد الوطني، والإقليمي، والدولي، وشملت أطرافا عديدة من ضمنها الحكومات، والقطاعات الخاصة، والمجتمع المدني، والوسط الأكاديمي، وشركاء التنمية. يشكل هذا التمثيل الواسع، وما نتج عنه من تطابق في وجهات نظر تتعلق بضمانة رؤية إنمائية مشتركة تترجم الأولويات الخاصة، وتعكس الاهتمامات المشتركة، مما يُضفي مزيدا من الفاعلية على الأهداف التي حددتها خطة التنمية الجديدة، ويعزز فرص نجاحها.

ينبغي علينا في هذه اللحظة المفصلية، ونحن نضع أهدافا جديدة، أن نستحضر في أذهاننا ما تعلمناه من الدورة التي انقضت. فقد مكّنت أهداف الألفية للتنمية من تحقيق إنجازات هامة، تمثلت في التراجع المستمر في مستوى الفقر، وتحسن فرص الولوج إلى التعليم والصحة. وهو برهان واضح على أهمية وضع إطار شامل، ليكون مرجعية لتعبئة الجهود الإنمائية، وفي إطار خطة التنمية الجديد. إننا نشيد بما نلاحظه من تحسين في وسائل العمل، ومستوى التنسيق، ودعم آليات المتابعة والتنفيذ. إن القضاء على الفقر، وتحقيق نمو مستدام في إطار سلمي، وبيئة نقية يتطلب منا جميعا التحلي بإرادة صلبة للوصول إلى النتائج المرجوة.

تتميز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بطموح التكفل بالأخطار الجديدة، إضافة إلى الاستمرار في متابعة الأهداف التقليدية للتنمية، وإيلائها اهتماما خاصا بقضايا البيئة، التي لم تعد مجرد رهان تنموي، وإنما أصبحت تحديا مباشرا يهدد بقاء كوكبنا. تدل إعادة ترتيب الأولويات هذه على رؤية صحيحة، تدمج في مقاربتنا الملائمة والضرورية لأهداف التنمية مع الوقائع المتجددة باطراد.

في نفس السياق، فإن تفاقم واتساع الأخطار الأمنية يحملنا على أخذ ذلك في الحسبان. فتعدد الأعمال الإرهابية، وانتشار الجريمة المنظمة، ونمو الأنشطة الاقتصادية غير القانونية في جميع أرجاء العالم، عقبة أمام التنمية، ومخاطر حقيقية أمام استقرار وبقاء العديد من البلدان. تفرض علينا هذه الوقائع تصورا للأمن والتنمية.

لم تعد الحلول الوطنية قادرة على مواجهة الأخطار الأمنية المعقدة بطبيعتها والعابرة للحدود في بنيتها وأهدافها. ووعيا منا بذلك، أطلقنا مع إخواننا من بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، وتشاد، أثناء مؤتمر القمة الذي انعقد في نواكشوط خلال شباط/فبراير ٢٠١٤، مبادرة تجمعنا في إطار مؤسسي تنموي، يهتم بقضايا الأمن والتنمية. فتجمّع دول الساحل الخمس، الذي انبثق من تلك المبادرة، تشكّل وفق مقاربة متعددة الأبعاد، تتصدى لتحديات الواقع، وتضع خططا للمستقبل. وهو إلى ذلك، ليس مجرد إطار للتعاون الأمني، وإنما هو فضاء للتلاقي والتكامل وتضافر الجهود من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، والتشغيل، وتحسين البنى التحتية والخدمات القاعدية، وتحقيق التكامل الإقليمي.

وفي هذا السياق، يقدّم التجمع برنامجا للاستثمار يتناغم مع أهداف التنمية المستدامة، ويحترم الأولويات الوطنية والإقليمية، ويبنى على أهداف مقنعة وواقعية ومتماسكة. ويستحق هذا الجهد الإقليمي أن يحظى بالدعم القوي من جانب شركائنا. فهو إضافة نوعية إلى التنمية في منطقة الساحل، وإلى الأمن المستدام في هذه المنطقة، وإلى الاستقرار في أفريقيا والعالم عموما.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يايي (بنن).

ولقد أحرزت موريتانيا في السنوات الأخيرة نقلة اقتصادية متميزة بفضل اعتماد سياسات رشيدة واتباع نهج جديد في تسيير الشأن العام، مكّنها من استعادة استقرار اقتصادها الكلي، وتكوين أرصدة من الاحتياطيات ساعدتها على الصمود في وجه الأزمة الاقتصادية، والتراجع الشديد الذي عرفته أسعار المواد الأولية مؤخرا. وأفضت هذه السياسات إلى رفع مستوى الاستثمارات.

وفي إطار سعينا الحثيث إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتسريع وتيرة بلوغ أهداف الألفية، قامت الدولة بإعداد خطة عمل لمكافحة الفقر، بعد أن تم تحديد مواطن القوة والضعف في الخطط السابقة، ومراجعة الأهداف على المديين المتوسط والبعيد في سياق رؤية جديدة للتنمية الاقتصادية في البلد. وقد مكّنت هذه الجهود، بالتزامن مع رفع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، من الحد من الفقر بشكل عام، وخاصة في الوسط الريفي. وتراجع الفقر خلال السنوات الست الأخيرة بنسبة ١١ في المائة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أحرزت موريتانيا تقدما ملحوظا في إطار التزامها الثابت بأهداف التنمية المستدامة. فقد جعلت الدولة قضايا الشباب في صدارة سياساتها التنموية، حيث عملت على تكوين الشباب وتأهيلهم وفق مقاربات تهدف إلى تمكينهم من ولوج سوق العمل، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، والانخراط في العمل السياسي، بالإضافة إلى منحهم القروض الميسرة، والقطع الزراعية المستصلحة.

كما تم استحداث وكالة للتضامن الاجتماعي، تعمل على محاربة الفقر، وتعنى بمساعدة الطبقات الهشة، عن طريق

توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وتمويل المشاريع المدرة للدخل على امتداد التراب الوطني. وكذلك أولت الدولة عناية كبيرة لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث عملت على دمجهم في الوظائف العمومية والقطاع الخاص، ومنحهم مزيدا من الفرص للمشاركة في الحياة العملية. وقد تبنت الدولة سياسة التمييز الإيجابي من أجل تعزيز دور المرأة، سعيا لمزيد من العدالة بين الجنسين، الأمر الذي مكّن المرأة في بلدنا من تسلّم مناصب عليا في الإدارة، وأصبحت حاضرة في قطاعات ظلت لعقود حكرا على الرجال، فضلا عن رفع مستوى تمثيلها في الجمعية الوطنية عن طريق استحداث لوائح خاصة بالنساء.

وفي الختام، أتمنى أن يكون مؤتمر قمتنا هذا انطلاقة موفقة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يفوق مستوى النجاح في تنفيذه ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية على بيانه.

اصطحب السيد محمد ولد عبد العزيز، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الدولة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطحبت السيدة كاترين سامبا – بانزا، رئيسة الدولة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المنصة.

سامبا – بانزا (تكلمت بالفرنسية): يتشرف بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، بالمشاركة إلى جانب البلدان الأخرى في العالم في هذا الاجتماع الخاص، الذي يستعرض، في جملة أمور، التقدم الذي أحرزته الدول الموقعة على إعلان الألفية، وتحديدا التقدم الذي أحرزته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للأمين العام وللوفود هنا اليوم، وكذلك للمجتمع الدولي، عن امتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للدعم المتعدد الأبعاد الذي تلقته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى منذ مؤتمر قمة الألفية الذي انعقد في عام ٢٠٠٠.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى كانت تعيش بالفعل حالة أزمة في عام ٢٠٠٠ عندما بدأت العملية. فهي كانت أصلا تعاني من الصدمات المرتبطة بالآثار المترتبة على الأزمات التي حدثت في نهاية التسعينات، ومن الأزمات التي جاءت بعدها في العقود التي تلت ذلك. وعدم الاستقرار السياسي المتواصل قد وضع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة ضعف شديد، مع ما رافق ذلك من مؤشرات اجتماعية واقتصادية مروعة. ولا حاجة إلى ذكر جميعها هنا.

وفي ظل تلك الظروف، كان من الصعب لبلدي احترام الالتزامات التي قطعها طواعية، حتى ولو تحققت بعض المكاسب في بضعة مؤشرات عام ٢٠١٠، لا سيما في مجالات التحاق البنات بالمدارس، والوصول إلى مياه الشرب، وصحة الأم، الأمر الذي أدى إلى شيء من الأمل. ولكن هذا الأمل تبدد في عام ٢٠١٢ عندما حدثت آخر أزمة، وهي أشد فتكا وأكثر تدميرا.

لذلك، انحرفت جمهورية أفريقيا الوسطى بعيدا عن طريق الأهداف الإنمائية للألفية. وأصبحت دولة هشة وضعيفة، مع أكثر من ٨٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وهذا الفقر ترسخ وزاد في بعض المناطق البلد. وفي تلك المناطق، ما زالت المجموعات السياسية والعسكرية حاكمة، وهي تؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن ونهب الموارد المحلية وإيرادات الدولة.

وإذ توشك الالتزامات التي تعهَّدنا بها في الأهداف الإنمائية للألفية على الانتهاء، وبينما نستعد للالتزام بأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فإننا يجب أن نقول بوضوح، عشية الموعد النهائي لعملية الأهداف الإنمائية

للألفية، إنَّ جمهورية أفريقيا الوسطى لم تحقق أياً من تلك الأهداف الثمانية. غير أنَّ الجهود قد بُذِلت بالإجمال لإدراج خطة الأهداف الإنمائية للألفية في أولوياتنا الوطنية.

وبدون التغاضي عن التزاماتنا، جئتُ إلى هنا لكي أتكلم عن المستقبل بشكل أخص، عن إمكانية تهيئة الظروف لتخليص جمهورية أفريقيا الوسطى من شرور الانقسام وويلات الفقر والتهميش الاقتصادي. وأريد أن أؤكد على الأفق الجديد المفتوح أمامنا، وأن أعلن رسمياً في هذا الصدد أنَّ بلدي يدعم أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لما بعد عام ٢٠١٥، التي عبَّأ تحضيرها كل دولة طوال أشهر. لكننا نعلم أنَّ التحديات التي تنتظرنا كبيرة. ونحن ندرك الحاجة المُلِحّة لإتمام الأعمال غير المنجَزة لخطة الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أيضاً دمج الخطوات التي يجب اتباعها، وبعبارة أخرى، الحفاظ على جهودنا لتحقيق الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. أمَّا من جهتنا، فإنَّ أصحاب المصلحة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بلدي، بدءاً بحكومتي، سيُعبَّؤون بحيث يمكن تنفيذ إجراءات محددة.

إنَّ الفقر ليس قدراً محتوماً. والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ليست بلا أمل. وإذ يتشارك بلدي الشواغل نفسها لجميع الدول الهشة، فقد استطاع أن يُثبت في تاريخه الحديث إرادته لتغيير نفسه ويصبح دولة مسؤولة، دولة مسؤولة عن رفاه سكانها. وفي ظل توجيهاتي، مكَّن العمل الحكومي، مدعوماً من المجتمع الدولي، من إيجاد بيئة مؤاتية للمصالحة الوطنية، استئناف أداء الإدارة العامة وإعادة بدء الأنشطة الاقتصادية – الاجتماعية عبْر أراضيه. وينبغي لكل ذلك أن يؤدي إلى رؤية جديدة لشعب متجدد، مثل طائر الفينيق الذي يولَد من رماده من جديد.

إنَّ شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أثبت للعالم رغبتنا في الحوار والسلام وإعادة بناء الدولة. لكنَّ قوة الإرادة وحدها غير كافية بدون شبكة من الشركاء الملتزمين بدعم جهود بلدي لكي يتطور. وما نريده جميعاً لأنفسنا، أبنائنا، أحفادنا وجميع الأجيال المقبلة هو جمهورية أفريقيا وسطى مع الأقل من انعدام الاستقرار للسكان، وآفاق أفضل للازدهار نتشاركها مستقبلاً.

وجمهورية أفريقيا الوسطى هاته تبقى ممكنة وفي متناول اليد تقريباً. ويجري بناؤها يومياً بأعمال التقدم التي تعكس اتجاه التوجهات السلبية وتتوخَّى لسكاننا الضعفاء حياة أفضل – ولماذا لا تكون حياة طيبة؟ وهذا ليس ممكناً بدون سلام واستقرار دائمَين في المؤسسات التي يجب أن تقود بلدنا. ومن المؤسف أنَّ سكان جمهورية أفريقيا الوسطى ما انفكوا يكابدون عنفاً من جميع الأنواع، بما يؤدي إلى تفاقم حالتهم الإنسانية.

ختاماً، أود أن أذكر أن اليوم، السبت، ٢٦ أيلول/سبتمبر، يصادف نحو ١٠٠ يوم حتى نهاية عام ٢٠١٥، السنة الأخيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلينا الاستفادة من الأيام الـ ١٠٠ الأخيرة لاتخاذ خطوات عاجلة وفعالة، والعمل باقتناع وإصرار لتحقيق تلك الأهداف، وبعبارة أخرى، غرس بذور الأمل في جمهورية أفريقيا الوسطى والسكان الضعفاء في كل مكان، بغية إيجاد عالم أكثر عدلاً وانسجاماً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيسة دولة الفترة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى على بيانها.

اصطُحبت السيدة كاترين سامبا – بانزا، رئيسة دولة الفترة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، من المنصَّة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه حاكما جمهورية سان مارينو.

اصطُحِب السيد أندريا بيلُّوزي الأول، والسيد روبرتو فينتوريني الأول، حاكما جمهورية سان مارينو، إلى المنصة.

الحاكم بيلُّوزي الأول والحاكم فينتوريني الأول (تكلما بالإيطالية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية): في سنة احتفال الأمم المتحدة بذكراها السنوية السبعين، يمكننا أن نذكر بدون أي شك أنَّ المنظمة قد أدت وتواصل تأدية دور رئيسي

من أجل السلام والأمن في العالم، وحماية الكرامة الإنسانية وتعزيزها، وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون، فضلاً عن ترسيخ العدالة والقانون الدولي.

إنَّ الأمم المتحدة طوال تاريخها كانت مدعوَّة لكي تكون بمثابة نقطة مرجعية أساسية للمجتمع الدولي ولكل فرد. وإننا الآن نواجه تحدياً كبيراً، هو صياغة مستقبلنا ومستقبل كوكبنا، عبْر توافق سياسي قوي مستند إلى نموذج من التنمية العالمية المستدامة المزمَع تطبيقه من الجميع.

والخبرة المكتسَبة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قدَّمت مساهمة هامة لتحديد خطة تنمية مبتكَرة وشاملة لما بعد عام ٢٠١٥. والأهداف الإنمائية للألفية تستقر في قلب تلك الخطة. وقد شكَّلت حافزاً استثنائياً لعمل فعَّال، منسَّق وجماعي يهدف إلى تجاوز أخطر حالات الطوارئ العالمية – الجوع وسوء التغذية، فقدان الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي، وفيات الرضَّع والأمهات، عدم المساواة بين الجنسين، عدم السيطرة على الأمراض السارية الخطيرة والمشاكل البيئية والمناخية.

وباعتماد الخطة الجديدة في صيغة خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، نأمل أن نتمكن من استكمال العملية التي بدأت مع الأهداف الإنمائية للألفية، والمضي قدُماً نحو نموذج للتنمية المستدامة، تتشابك فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فعلى كل بلد مسؤولية تجاه المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. ولتلك الغاية، علينا أن نجهد جميعاً لتطوير مؤسسات مبتكَرة وفعالة وشفافة على جميع المستويات، أثناء الالتزام بالخطط القائمة المُلزِمة على النحو الواجب.

ومن الأساسي تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الجديدة عبْر شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة التي ينبغي أن توجِّه عملها نحو احتياجات أكثر الفئات ضعفاً وهشاشةً في المجتمع.

وبهذا الفهم، تعتقد جمهورية سان مارينو أن دور الأمم المتحدة هو رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الجديدة. ولذلك، نحن بحاجة إلى وضع مجموعة من المؤشرات المحددة والعالمية، وكذلك إنشاء آلية مراقبة فعالة لتقييم التقدم المحرز وتحديد أي أوجه قصور لتلافيها. وهذه الآلية يجب أن تعمل بفعالية على جميع المستويات – الوطنية والإقليمية والعالمية، ويجب أن تكون شاملة للجميع ويمكن الاعتماد عليها.

إن جمهورية سان مارينو دولة صغيرة ذات موارد محدودة، ولكنها نجحت في تهيئة ظروف معيشية مُثلى لسكانها. ومع ذلك، فإنها تستشعر المسؤولية تجاه بقية العالم، وملتزمة بالإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن مساهمتنا ليست مالية فحسب، وهي تشكل أولوية وأمرا أساسيا في هذا الوقت، ولكنها أيضا ثقافية عن طريق توعية الأجيال الشابة من أجل تشجيع ثقافة متأصلة قوامها الضيافة والتضامن إلى جانب احترام التنمية المستدامة.

لا يزال الكثير جدا من الناس في العديد من البلدان يرزح تحت فقر مدقع. ويكافح الكثير من النساء والأطفال يوميا لمجرد البقاء. والأمن الغذائي ترف بالنسبة لمئات الملايين من الناس، وكذلك الحصول على مياه الشرب والخدمات الصحية والتعليم. واعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمثل لحظة فريدة من نوعها في حياة الأمم المتحدة، والتي سيحدد أهميتها التاريخية ومداها العمل الجماعي لجميع الدول الأعضاء، كبيرة كانت أم صغيرة، مستقبلا. وستقدم جمهورية سان مارينو مساهمتها بالتعاون الفعال مع جميع البلدان من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر حاكمي جمهورية سان مارينو على بيانهما.

اصطحب السيد أندريا بيلوزي الأول، والسيد روبرتو فينتوريني الأول، حاكما جمهورية سان مارينو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطحب السيد دانيلو ميدينا سانشيس، رئيس الجمهورية الدومينيكية، إلى المنصة.

الرئيس ميدينا سانشيس (تكلم بالإسبانية): من دواعي الشرف أن أكون هنا ممثلا لشعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية في حدث في غاية الأهمية بالنسبة لبلدي. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت حديثاً بما تتضمنه من أهداف للتنمية المستدامة تمثل وثيقة ملهمة وخريطة طريق مفصلة على السواء للتصدي لأهم التحديات التي تواجه البشرية اليوم (انظر القرار ١/٧٠).

والهدف من مكافحة الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ هو معالجة المشاكل المترابطة التي تؤثر على حياة الملايين من الرجال والنساء. وهذه المشاكل هي بالفعل جزء من خطة بلدنا، ولهذا السبب، نحن نؤيد بحماس اعتمادها على نطاق العالم. ونرحب بهذا الالتزام المشترك بتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على رؤية طويلة الأجل. وتكون هذه الرؤية نفسها مهددة في بعض الأحيان بفعل الانتهازية والتسرع اللذين يفرضهما الترابط المتزايد للمجتمع.

وفي واقع الأمر، كانت الأهداف الإنمائية للألفية مصدر إلهام ساعدنا في صياغة استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠. وقادتنا تلك الاستراتيجية إلى تركيز جهودنا وتوحيد ممارسة المساءلة ومواجهة التحديات ونقاط الضعف، ولكنها علمتنا في المقام الأول قوة وحدة الهدف والإرادة والعمل. كما أنها وجهتنا في الاستراتيجية التي تمثل خريطة طريق نحو تحويل الجمهورية الدومينيكية إلى مجتمع مستدام اقتصادياً واجتماعيا وبيئيا يستند إلى أساس اجتماعي وديمقراطي قائم على سيادة القانون

وقد بدأت الإدارة الحالية حملة لتحسين فرص وقدرات السكان، فضلا عن تحسين ظروفهم المعيشية. ونحن نفعل ذلك عن طريق حماية الطفولة المبكرة من الميلاد إلى خمس سنوات بإحراز تقدم في مجال التعليم من قبيل تطبيق نظام اليوم الدراسي المطول والتوسع غير المسبوق في البنية التحتية للمدارس وتحسين نوعية التعليم. غير أننا نعمل أيضا على الحد من أوجه عدم المساواة في قطاعنا الإنتاجي ودعم المنتجين الزراعيين ومراكز الميكنة الزراعية وتحسين الإدماج المالي والتدريب وإمكانية الاستفادة من التكنولوجيات.

وحققنا الأهداف الإنمائية للألفية ذات الدلالة، بما في ذلك الحد من الفقر المدقع بأكثر من النصف؛ وكان الانخفاض الفعلي من ١٦,٦ في المائة إلى ٥,٨ في المائة. وكذلك حققنا بسهولة هدف الحد من سوء التغذية الذي انخفض من ٣٤,٤ في المائة إلى ١٢ في المائة والهدف المحدد المتمثل في المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم لدينا.

ومع ذلك، ندرك أنه يتعين علينا مواصلة العمل في سبيل بلوغ الأهداف التي ما زال يتعين علينا تحقيق تقدم فيها، وهي بالتأكيد جزء من أولى أولوياتنا. وعلاوة على ذلك، نحن سعداء بأوجه التشابه بين استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة. ونرحب أيضا بحقيقة أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة سيوفر لنا نظام تقييم موحدا نستطيع به المقارنة بين التجارب. ومن الآن فصاعدا، سنوجه كل جهد ممكن من أجل تحويل الرؤية الجديدة المتجسدة في أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ حقيقة واقعة، ونعلن عن التزامنا بتكييفها واستيعابها في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية وفي أدوات نظام الإدارة العامة.

ويسرنا أيضا أن نرى قداسة البابا فرانسيس وقد أصبح أحد أبرز المتحدثين باسم قضية التنمية المستدامة، وهي قضية الفقراء وقضية الأجيال المقبلة. وجاءت رسالته البابوية العامة ”كن مسبَّحا“ في الوقت المناسب تماما، ليس لأنه استخدم الحجج العلمية في مناقشة المناخ فحسب، بل بتجاوزه للعلوم

واستعادة البعد الأخلاقي الكامل للتنمية المستدامة. وبالنسبة لنا نحن الشعب الدومينيكي الذي يعيش في جزيرة صغيرة حيث لا يزال العديد من الناس يعانون من الفقر ومعرضين بشكل خاص لآثار تغير المناخ، فإن ذلك البعد يظهر كواقع يومي معاش. ولكن لهذا السبب تحديداً، فإننا ندرك في الجمهورية الدومينيكية أن الفقر وعدم المساواة ليسا من الظروف الحتمية التي يمليها القدر ولكنهما تحديان يمكن ويجب علينا أن نعد لهما ويجب أن نتعامل معهما بكفاءة وعلى نحو قابل للمساءلة.

وبالتالي، فنحن ملتزمون تماما بهدف التنمية المستدامة. ونأمل أن نجد معا الإرادة، كما طلب البابا فرانسيس، لتجنب خطيئة اللامبالاة ولحب الخير العام ولحماية الضعفاء ولرعاية العالم الذي نعيش فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على بيانه.

اصطحب السيد دانيلو ميدينا سانشيس، رئيس الجمهورية الدومينيكية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب السيد إدغار تشاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، إلى المنصة.

الرئيس لونغو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الشخصيات الأخرى في تهنئة رئيس الجمعية العامة على عقد قمة الأمم المتحدة التاريخية هذه بشأن اعتماد خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وباسم شعب زامبيا، أود أيضاً أن أحيي الأمين العام لالتزامه الثابت برعاية توصل الدول الأعضاء إلى توافق بشأن أهداف التنمية المستدامة. كما أود أن أعرب عن الامتنان للميسرَين المشاركين لقيادتهما المتميزة أثناء عملية التحضير. ونحيي كذلك الدول الأعضاء والمراقبين على جهودهم الدؤوبة ومشاركتهم البناءة التي كللت بإنجاز هذه المهمة الجسيمة.

إن هذه القمة سيذكرها التاريخ بوصفها الاجتماع الذي شهد نهاية عملية الأهداف الإنمائية للألفية وانطلاق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في القرار ١/٧٠. وزامبيا تود أن تؤكد مجدداً التزامها بالخطة الجديدة للتنمية المشتركة التي ستساعد على تعزيز الشراكات الإنمائية بين الدول الأعضاء. وزامبيا تقدر وتقر بإسهامات العمليات الإنمائية الهامة التي ساهمت في نجاح خطة التنمية الجديدة، والتي يبرز من بينها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

والطابع المتعدد الأبعاد لتلك العملية يؤكد عزمنا على أن تكون لدينا خطة للتنمية العالمية تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي، دون المساس بقدرة العالم على تلبية احتياجات الأجيال القادمة. وعليه، فإن زامبيا تتطلع إلى بدء عهد جديد للتنمية في عام ٢٠١٦، بنشاط وتركيز متجددين، وبروح عدم إغفال أحد.

وعند هذه النقطة، أود أن أشكر الجمعية على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الرائدة أمس. كما أود أن أشكر قداسة البابا فرانسيس على ملاحظاته الصريحة والملهمة بشأن ضرورة أن تأخذ الدول بجدية مسألة تغير المناخ وحماية البيئة من أجل التنمية المستدامة. ويسعدني أن أبلغ الجمعية أنه، في إطار خطة التنمية الوطنية السابعة لبلدنا، ونحن بصدد إعدادها، سنضع تغير المناخ ضمن أولوياتنا القصوى.

ويسرني أيضاً أن أعلن أنه، على المستوى القطري، أجرينا عدداً من المشاورات مع مختلف الجهات المعنية بهدف مراعاة الأحكام الأساسية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. ومن قبيل الصدفة أن تأتي أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نفس الوقت الذي يضع فيه بلدنا خطة التنمية الوطنية السابعة. وهذا يتيح لنا فرصة أكبر لمواءمة فعالة لأحكام المبادرات العالمية محلياً.

ويسرنا أن نلاحظ أن أهداف التنمية المستدامة تركزت على عدد من قضايا التنمية، كصحة الأمهات والفقر والمساواة بين الجنسين، والمياه والصرف الصحي، وتدهور التربة وتغير المناخ، في جملة أمور، وهي قضايا عقد بلدنا العزم على مواجهتها في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥. وأود أن أؤكد مجدداً التزام زامبيا بضمان استخدام آليات تحديد الأولويات المبني على الأدلة بغية تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الشاملة للجميع.

وزامبيا، بوصفها إحدى أقل البلدان نمواً، فضلاً عن كونها من البلدان النامية غير الساحلية، تحتاج إلى الدعم لاستكمال الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والمساواة بين الجنسين، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، تشدد زامبيا على ضرورة التعاون بين بلدان الجنوب في نقل التكنولوجيا كعنصر أساسي لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أن أكرر ما ذكرته في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في زامبيا في حزيران/يونيه، من أنه يتعين على مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إعادة النظر في تعهده والتزامه بإنشاء مراكز في تلك البلدان لأغراض نقل التكنولوجيا. وزامبيا، كونها دولة رائدة، مستعدة للمشاركة في تلك المبادرة بالكامل، وهي تلتزم أيضاً بوضع استراتيجيات من شأنها تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة بيئياً بغية العمل بشكل استباقي على توفير فرص العمل، وخاصة للشباب والنساء، من أجل الحد من الفقر.

وحكومة بلادي تسلم بأهمية تعبئة الموارد، محلياً ودولياً، من أجل التنمية. ولذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر يؤديان دوراً هاماً في تعزيز التنمية المستدامة. وعليه، فإنني أدعو الدول المتقدمة النمو للوفاء بتعهداتها. وإن أوفت الدول المتقدمة النمو بتعهداتها، سيكون لزاماً على البلدان النامية وضع أطر مؤسسية شاملة من شأنها تحديد وتشجيع وتسهيل الشراكات التي تهدف إلى إيجاد منبر لرؤية مشتركة سيكون لها صداها الطيب لدى القطاع الخاص ليكون المكسب للجميع، المستثمرين والمجتمعات المحلية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد على أن التنمية المستدامة تفترض وجود السلام. وفي هذا الصدد، فإن زامبيا تشارك بفعالية في بعثات حفظ السلام، وخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. ونسعى للحصول على دعم الدول الأوروبية للمساعدة في بناء قدرات قواتنا كيما تكون أفضل تجهيزاً، بما يمكنها من تنفيذ تلك المهام النبيلة. وفي نفس السياق، فإن زامبيا تعتبر مبادرات مكافحة الإرهاب بالغة الأهمية في الحفاظ على السلام والاستقرار. وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، ستبقى زامبيا ملتزمة بضمان الحد من تلك الآفة.

ختاماً، تتعهد زامبيا بإيلاء الأولوية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كوسيلة لتحفيز مسار تنميتها، والتي تأخذ ركائز التنمية المستدامة الثلاث جميعها في الاعتبار. وأدعو الأمم المتحدة أيضاً لضمان إجراءات المتابعة وعمليات الاستعراض تعزيزاً لتلاقي الأفكار وتبادل الممارسات المثلى. وسيمكننا ذلك من تحقيق نتائج عالمية أفضل فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإنني على يقين بأن هذه القمة ستوفر لنا فرصة للخروج أقوى وأكثر تركيزاً على إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس جمهورية زامبيا على بيانه.

اصطحب السيد إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي، نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى المنصة.

السيد نغيما أوبيانغ مانغي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): تهنئ جمهورية غينيا الاستوائية فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على العمل الناجح الذي قام به. ونود أيضا أن نهنئ معالي الأمين العام السيد بان كي – مون على بعد نظره بتعيينه لهذا الفريق الرفيع المستوى، الذي قام، بدعم فعال من فريق من المفاوضين، بإعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأوصلنا إلى اعتمادها مؤخرا، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة، وآليات تمويلها (القرار ١/٧٠).

بعد مرور خمسة عشر عاما على إعلان الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ٢/٥٥)، وبمناسبة الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، التي يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق عالم يسوده السلام والرفاهية للبشرية، من المنطقي أن نتساءل عما إذا كنا قد ارتقينا، في الواقع، إلى مستوى التحدي المتمثل في إنشاء عالم يعمه السلام والاستقرار والتقدم ويضمن رفاه البشر. ومن الواضح أنه رغم الجهود التي تبذلها الدول لتحقيق تلك الأهداف، لا تزال ثمة تحديات رئيسية تجعل من الصعوبة تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي ذلك الصدد، فإننا نناشد المجتمع الدولي التصرف على أساس مبدأ التضامن، لوضع حد للإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة، وحالة عدم الاستقرار التي يتسبب فيها البشر، والتدخل وعدم كفاءة الآلية الدولية لدعم التنمية، من بين أمور أخرى، وتمثل حاليا عقبات أمام التنمية في البلدان.

وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نود الإشارة إلى أن جمهورية غينيا الاستوائية، من خلال اعتمادها خطة التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٧، فإنها قد أضفت الطابع الرسمي على وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونتيجة لذلك، سرعت إلى حد كبير من وتيرة إنجازها. وفي الواقع، يتمثل أحد الأهداف الأربعة الرئيسية للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في تعزيز رأس المال البشري، وتحسين جودة حياة مواطنينا. وتعكس خطتنا الوطنية، جميع الجوانب المدرجة في أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدناها للتو، مثل بناء البنية التحتية لتحسين الإنتاجية، والارتقاء بالتنويع والنمو الاقتصادي، وتنفيذ نوع الحوكمة الذي يضمن تمثيل المواطنين ومشاركتهم.

إن النجاح في تنفيذ المرحلة الأولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية أدى إلى إحراز تقدم كبير في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن دواعي فخر جمهورية غينيا الاستوائية تحقيق ما يلي: انخفاض بأكثر من ٥٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر؛ وتحسن وصول الأطفال إلى التعليم، وزيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، لدى النساء ليبلغ ٩٦ في المائة، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة، وانخفاض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٨١ في المائة، وتحسن الخدمات الصحية، وخدمات البنية التحتية وكذلك الوصول إليهما، إلى جانب الحد من انتشار الملاريا، وتعزيز الوعي العام بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن حرية الوصول إلى العلاج، وتحسين المحافظة على الطبيعة والبيئة النظيفة، وتحسين المالية العامة، من خلال زيادة الصادرات، وانخفاض تكاليف خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وجرى تقديم تقرير عن تحقيق غينيا الاستوائية للأهداف الإنمائية للألفية في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، لينظر فيه.

ومع بلوغنا نهاية الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ركزت إلى حد كبير على مكافحة الفقر، من الواضح أننا بحاجة إلى وضع استراتيجية جديدة للتنمية الشاملة، تشمل المخاوف الحالية والمستقبلية للبشرية، مثل تغير

المناخ، والاستهلاك المستدام والابتكار، وأهمية تحقيق السلام والعدالة للجميع. وعلى هذا الأساس، أود أن أختم بتكرار التزام حكومة وشعب جمهورية غينيا الاستوائية بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدناها للتو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على بيانه.

اصطحب السيد تيودورو نغيما أويانغ مانغي، نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لبيان يلقيه نائب رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد جوزيف بوتور، نائب رئيس جمهورية بوروندي، إلى المنصة.

السيد بوتور (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): كانت العملية التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ طويلة وشاقة للغاية، ولكن ظل تصميم والتزام مختلف الوفود ثابتين. وتلك علامة بليغة تشير إلى أننا في حال استمرارنا في الاسترشاد بهذه الروح، ومحافظتنا على هذه الديناميكية، سنقضي على الفقر الذي تعاني منه شعوبنا بحلول عام ٢٠٣٠، ونحن نؤمن بذلك. ويذكر الأعضاء أنه قد بدا تقريبا عدة مرات خلال السنوات الثلاث الماضية، بأنه لا يمكن إبرام اتفاق بين ١٩٣ عضوا في الأمم المتحدة، بشأن خطة تنمية مهمة وواسعة النطاق، من شأنها أن تأخذ في الاعتبار جميع جوانب رفاهية البشرية والكوكب.

ويمكن القول إن الطريق إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد بدأ على مسارين متوازيين، ولسنوات عديدة، لم يكن بوسع أحد معرفة كيف سيلتقي المساران معا في خطة واحدة، وما إذا كان ذلك التلاقي سيحصل أصلا. لقد بدأ أحد المسارات في عام ٢٠٠٩، باعتماد الجمعية العامة القرار ٢٣٦/٦٤، وقرارها عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢. وبدأ المسار الثاني في عام ٢٠١٠ خلال مؤتمر قمة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، عندما طُلب من الأمين العام، في الوثيقة الختامية تقديم توصيات للمضي قدما بخطة تنمية الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٦٥).

ولم يتم إلا خلال عام ٢٠١٤ إيجاد طريق للمضي قدما يتم الجمع فيه بين المسارين، وإنشاء برنامج جديد وواسع النطاق على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، من شأنه استكمال ما لم تتمكن من تحقيقه، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وعدم التخلي عن أحد. وقيل إن ذلك المشروع سيكون، مثل أغلب الأشياء، قوله أسهل من فعله، ولكن لحسن الحظ، شكلت النتائج توازنا جيدا بين مصالح واهتمامات المعنيين. إن بوروندي ترحب بالتقدم المحرز خلال دورة التفاوض النهائية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي جمعت بين مساري البيئة والتنمية. ونرحب باستناد حقبة ما بعد عام ٢٠١٥ إلى نوعين من الإرث، مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.

وقبل مجرد ثلاثة أشهر من نهاية مدة الأهداف الانمائية للألفية، يسود التفاؤل مع العلم بأن الأشغال التي بدأت وجرى تنفيذها أدت إلى التزام عالمي لم يسبق له مثيل. وتلاحظ التقارير بشأن هذه المسألة أن الفقر انخفض خلال السنوات الخمس عشرة التي أعقبت بدء الألفية الجديدة. وباختصار، لقد تم إحراز تقدم كبير على أساس النُهُج الجديدة التي ولّدتها الأهداف الإنمائية للألفية من حيث التغييرات الكبيرة في منهجيات مكافحة الفقر.

وعلى الرغم من التقدم الملموس المحرز من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال العالم يواجه العديد من التحديات، مثل الفقر المدقع، وتغير المناخ، وتدهور البيئة، والأزمات الصحية. وفي عالمنا الذي أخذ بنهج العولمة، ما من دولة يمكنها أن تجد حلا لهذه المشاكل العابرة للحدود بمفردها. وخلافا للأهداف الانمائية للألفية التي جرى فرضها على

الشعوب الفقيرة في الجنوب، تكمن أهداف التنمية المستدامة في التكامل المتوازن للأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة القابلة للتطبيق عالميا.

وما فتئت أفريقيا القارة الأكثر فقراً على وجه الأرض. والتحديات القابلة للتغلب على التنمية المستدامة لا تزال في الطليعة. وقد أظهرت نتائج الأهداف الإنمائية للألفية بالتأكيد أن ثمة تقدما تم إحرازه، ولكن الفجوة بين أفريقيا ومناطق أخرى من العالم كبيرة جدا. وإذا كانت البلدان المتقدمة النمو تخطط لاستمرار مساعدة البلدان النامية، لا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، مع أهداف التنمية المستدامة، فعلى البلدان المعنية تولّي المناقشات المتعلقة بتنميتها والعمل على تحقيقها. وبالتالي، يجب وضع برامج طموحة للتعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية الاقتصادية، والعمالة، مع خطط مالية متماسكة تكون مستدامة على المدى البعيد. وينبغي أن تتمثل أولويات أفريقيا الرئيسية في تحسين الأمن، والإدارة الاقتصادية والسياسية، والنظام الضريبي حتى تتمكن البلدان من تحرير المزيد من الموارد المحلية.

عاد الرئيس المشارك راسموسن إلى مقعد الرئاسة.

ونأمل أن يتصف مؤتمر القمة هذا ليس باتخاذ خطوات كبيرة إلى الأمام فحسب، بل أيضا بالعمل المتضافر الذي تتوقعه كثيرا هذه الشعوب والكوكب الذي تعيش عليه. ويجتمع العالم هنا لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إنها اتفاق عالمي حاسم، بل ثوري، من شأنه أن يساعدنا على الاحتفال بهذه المناسبة. إنه هدية مستحَقة بجدارة ومرحب بها جدا من أجل عالم محفوف بالحروب والأزمات الإنسانية، والطائفية والتطرف العنيف، وأنواع جديدة من الهيمنة الدولية، والفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، والتدهور البيئي. وباعتماد هذا الاتفاق، تلتزم الحكومات بعزم على العمل من أجل كرامة الرجال والنساء في إنسانيتنا المشتركة ومن أجل أمنهم، ورخائهم، وحقوقهم. وتتمثل التحديات التي سنواجهها خلال الأيام المقبلة في حشد جميع أصحاب المصلحة للتحرك بسرعة صوب تحقيق الوعود التي قُطعت، بالترافق مع الطموحات التي لا نظير لها.

وعلى غرار مجتمعات أممية أخرى في جميع أنحاء العالم وفي القارات الخمس كافة، سوف تعمل بوروندي على بذل جهودها الإنمائية مع مراعاة الإرادة المتفق عليها بالإجماع، لتنفيذ شراكة عالمية جديدة استنادا إلى الهدف المشترك المتمثل في القضاء على الفقر، وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة والمتناغمة التي لا تترك أحدا وراءها. عاشت أسرة الأمم المتحدة!

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية بوروندي على بيانه.

اصطحب السيد جوزيف بوتوري، نائب رئيس جمهورية بوروندي، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والأمن الاجتماعي في سانت لوسيا.

اصطحب السيد كيني دافيس أنثوني، رئيس الوزراء ووزير المالية والشؤون الاقتصادية والأمن الاجتماعي في سانت لوسيا، إلى المنصة.

السيد أنثوني (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل خمسة عشر عاما، خاطبت هذه الهيئة بمناسبة مؤتمر قمة الألفية (انظر A/55/PV.5)، الذي اعتمد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وقلت آنذاك إننا نجتمع لإعادة التأكيد على أن مبادئ منظومة الأمم المتحدة يمكنها أن تقود عالمنا إلى ألفية جديدة مع التوقع بالتحرر من الفقر، والتحرر من الجوع، والتحرر من الحروب، والتحرر من ديكتاتورية الأقوياء، وتوقع الحرية لنا كي نتمتع بحقنا في التنمية. وقد تكلمت عن التحديات الفريدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي.

وبعد خمسة عشر عاما، لم يتغير سوى القليل جدا بالنسبة إلى معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. فحصة بلدي من الحيّز العالمي لم تكن من قبل على الاطلاق أكثر تضررا بفعل السياسات والقرارات المتخذة خارج حدوده. فنحن نتضرر بفعل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعددة التي تخلّف آثارا عميقة على دولنا الجزرية في البحر الكاريبي. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الوعد بعالم خال من الفقر، والجوع، والحروب، والديكتاتوريات، يظل وهما عابرا نسعى إلى الوفاء به ولكنه يظل بعيد المنال، حسب كلمات الراحل هيلا سيلاسي التي وضعها بوب مارلي في مقطع شعري.

وهذا العام يتصف بأهمية خاصة للبلدان النامية التي تواجه التحدي المتمثل في رسم مسار صالح للتنمية المستدامة والمتوازنة. ففي آذار/مارس، اجتمعنا في سينداي للاتفاق على وضع إطار عالمي للحد من مخاطر الكوارث. ومع ذلك، فإن الأحداث التي وقعت في جزيرة دومينيكا الشقيقة لسانت لوسيا، عقب مرور العاصفة الاستوائية إريكا قبل أكثر من شهر واحد بقليل، تبيّن بالتأكيد مدى ضعف بلداننا أمام الكوارث الطبيعية. فقد أدت العاصفة إلى مقتل العشرات، وتشريد المئات من المواطنين الذين يعجزون الآن عن كسب عيشهم، وأسفرت عن أضرار بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك البلد.

والمؤسف أن إريكا لم تكن سوى واحدة من سلسلة طويلة ومتواصلة من الأحداث المناخية القاسية التي تعيث فسادا بالأرواح، وسبل كسب العيش، والاقتصادات عبر منطقتنا. ولقد عانى بلدي، سانت لوسيا، بالذات من جراء عاصفتين كبيرتين وثلاث حالات جفاف شديد في السنوات الخمس الماضية. وهذا يعني أننا نمر على الدوام بدورات موهنة من الإصلاح والإنعاش، هي المسؤولة أساسا عن تراكم الدين العام الضخم الذي يعوق أفضل جهودنا الإنمائية.

وخلال تموز/يوليه في أديس أبابا، اتفق المجتمع الدولي على إطار عالمي جديد لتمويل التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ومن المتوقع منه أن يراعي الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسبما يوضحه بجلاء مسار إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تتوفر إمكانية الحصول على التمويل اللازم لتحقيق الأهداف التي يحددها هذا المسار.

ليس بوسعي إلا أن آمل بأن هذا ليس مثالا آخر على الإعلانات الورعة والأنانية التي أخذت تصنف أجهزة المجتمع الدولي هذه. نحن بحاجة إلى العمل والالتزام، لأن وجود بلداننا ربما يتوقف على ذلك.

إن اعتمادنا لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر هذه يوحي بأننا أحرزنا تقدما في فهمنا العميق للتحديات التي تواجه البلدان النامية. ومن المفيد أيضا أن يتناول مباشرة العديد من أهداف التنمية المستدامة القضايا البيئية. وهذا يعطيني الأمل في أن نتمكن في النهاية من الأخذ بمشورة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الواردة في نشرتها الهامة الصادرة في عام ١٩٨٧ المعنونة ”مستقبلنا المشترك“، عندما تناولت موضوع الترابط بين البيئة والاقتصاد. بيد أن الإجراءات الأخرى في مسرح المفاوضات حملتني على التساؤل عما إذا كانت هذه الصلة الحيوية بين البيئة والاقتصاد تقدر حق قدرها.

يساورني القلق إزاء بطء وتيرة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق جديد بشأن تغير المناخ. لقد بدأ يتسلل اليأس إلى نفسي بأن البعض منا لم يستوعب إلحاحية حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. أريد أن أطمئن إلى أن ذلك لا يعني ببساطة أنه تم تجاهلنا. لم يتبق سوى شهرين تقريبا على افتتاح المؤتمر المعني بتغير المناخ في باريس. غير أن التعهدات التي أُعلنت حاليا بشأن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بعيدة كثيرا عن إبقاء الاحترار العالمي ضمن العتبة المحددة وذلك من أجل

بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوتيرة البطيئة التي تعمل بها أدوات التمويل الخاصة بتغير المناخ والتي تجري رسملتها حاليا تبين أن الكلام عن حسن النوايا السياسية لا معنى له من دون برهنته بالعمل الجماعي الملموس.

يجب إضفاء جوهر على تصريحاتنا والتزاماتنا إذا ما أريد إعطاء أمل لشعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي، أي أن يكون لديها أمل في أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستعود عليها بالنفع. ولا يمكننا الاستمرار في هذه البلاغة الخطابية والوعود المنكوثة.

إن إدراج بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي بصورة تعسفية في القائمة السوداء بوصفها ملاذات ضريبية ضارة، والاستخدام الشائن لعدم كفاية الناتج المحلي الإجمالي من حيث نصيب الفرد بالاطنان المترية لتقرير أهلية الحصول على التمويل بشروط ميسرة، والنقص الواضح في تقدير الحاجة الماسة إلى التوصل إلى حل لمشكلة العبء الثقيل للديون الذي تتحمله تقريبا جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي، كله يتعارض مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ماذا سيحدث لو انهارت دولنا الصغيرة؟ هل سيصبح أبناء شعوبنا لاجئين على سواحل بلدان أخرى؟ إن كل ما نطلبه هو أن يمنح العالم دولنا الجزرية الصغيرة النامية فرصة عادلة.

أصبحت خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيدينا ويجب التعامل معها بحس متجدد بالغرض. ويجب وضع حد نهائي لجميع الوعود الجوفاء التي يجري نكثها أكثر من الالتزام بالوفاء بها. إننا هنا نقف عند منعطف تاريخي خاص. لدينا فرصة لبدايات جديدة. وينبغي عدم التنصل من مسؤوليات اليوم لأنها ستدركنا غدا. نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية لسنا السبب في تغير المناخ، لكننا سنكون جزءا من الحل.

إن بلدي لا يسعه إلا أن يتضرع بالدعاء بأن لا يُطلب منا مرة أخرى وضع خطط سرابية سريعة الزوال علينا أن نسعى إلى تحقيقها ولكنها لن تتحقق أبدا.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء ووزير المالية، والشؤون الاقتصادية والضمان الاجتماعي في سانت لوسيا على بيانه.

اصطُحب السيد كيني ديفيس أنتوني، رئيس الوزراء ووزير المالية، والشؤون الاقتصادية والضمان الاجتماعي في سانت لوسيا من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطُحب السيد ميلتيك ساتو كيلمان ليفتوفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

السيد ليفتوفانو (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس المشارك، على إعطائي هذه الفرصة لكي أخاطب هذا الجمع بالنيابة عن حكومة وشعب فانواتو. نجتمع اليوم عند منعطف حاسم في التاريخ، يقدم لنا فرصة فريدة لكي نغير تغيرا إيجابيا حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، ولا سيما المصنفين منهم في أسفل سلم التنمية.

تجري هذا العام ٢٠١٥، في الأمم المتحدة مناقشات موازية لثلاث خطط إنمائية عالمية هامة. وتشمل هذه الأنشطة أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وخطة عمل أديس أبابا التي اختتمت مؤخرا، واتفاق تغير المناخ المزمع إبرامه في باريس في وقت لاحق من هذا العام.

إن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ التي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية تبشر بالخير للتنمية البشرية في السنوات الخمس عشرة المقبلة. أشعلت الأهداف الإنمائية للألفية فتيلا لم يسبق له مثيل في التقدم البشري وتحسين حياة مئات الملايين من البشر، وعملت على حشد الجهود الإنمائية من خلال التشديد على النواتج. وقد ألهمت وساهمت في تمكين جميع القطاعات السكانية، بما في ذلك النساء والأطفال،

من خلال توفير المعايير التي يمكن أن تحاسب على أساسها الحكومة. وتوفر أيضا منبرا ممتازا يمكن أن ترتكز عليه الأهداف الإنمائية للألفية. ويسرني أن أرى أن أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ أدمجت الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، وأنها تجسد بوضوح الحالة الفريدة والخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن تحقيق النجاح بعد عام ٢٠١٥ في أي بلد يتوقف على ثلاثة عوامل رئيسية هي: الحصول على الموارد المالية، والحصول على التكنولوجيا المناسبة، والقدرات القُطرية.

وفيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية، فإن خطة عمل أديس أبابا التي أُبرمت مؤخرا هامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ولأقل البلدان نموا، لأنها توفر الأساس لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدناه توا. أهيب بجميع البلدان المتقدمة النمو الوفاء بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية على النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. لا بد من الوفاء بالهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. إن الوفاء بهذه الأهداف على جانب عظيم من الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا يزال تغير المناخ يمثل تحديا عالميا كبيرا للبشرية، ومن المهم أن نتناول هذا الأمر على جناح السرعة. بالنسبة الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فانواتو، يمثل تغير المناخ أحد أكبر التهديدات لتحقيق التنمية المستدامة. إن الصلة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة موثقة جيدا.

ودون معالجة تغير المناخ، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويظهر ذلك بوضوح من تجربتنا الأخيرة. ففي آذار/مارس من هذا العام، تعرضت فانواتو لإعصار مداري لم يسبق له مثيل من الفئة ٥. وقد أثر على ٦٠ في المائة من السكان وعكس مسار التقدم الاقتصادي الذي أحرز على مدى عدة سنوات. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي على ما قدمه من مساعدة إنسانية ضخمة إلى شعبنا في المرحلة التي أعقبت الإعصار ”بام“ مباشرة وعلى المساعدة الجارية دعما لما نبذله من جهود لتحقيق الانعاش والتعمير.

إن الملكية العالمية والوطنية لأهداف التنمية المستدامة أمر هام. وبالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، فإنها بحاجة إلى الإصلاح لتحقيق المواءمة من أجل تنفيذ هذه الأهداف بفعالية. وينبغي أن تساعدنا الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المستقبل. ويجب توسيع نطاق هذه الإصلاحات لتشمل جميع الترتيبات الإقليمية كذلك.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن فانواتو ترحب بأهداف خطة عام ٢٠٣٠. ونرى أنها ستؤدي إلى تجديد الشراكة العالمية وتشكيل أنواع جديدة من التعاون، نأمل أن تُعجل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وقد حان الوقت الآن لنعمل أكثر مما نتكلم.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على بيانه.

اصطحب السيد ميلتيك ساتو كيلمان ليفتوفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تترانيا المتحدة.

اصطحب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، إلى المنصة.

الرئيس كيكويتي (تكلم بالإنكليزية): إن مؤتمر قمة اعتماد خطة التنمية المستدامة العالمية الجديدة لعام ٢٠٣٠ حدث تاريخي ومصيري على حد سواء. وأود أن أثني على

رئيس الجمعية العامة والأمين العام لقيادتهما الممتازة وكفالة أن تظل عملية صياغة الخطة الجديدة شاملة للجميع بحق. ولدينا الآن وثيقة ختامية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعنوانها ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠)، وذلك من خلال سلسلة من العمليات المفتوحة والديمقراطية والقائمة على المشاركة والشاملة للجميع. إنها وثيقتنا وخطتنا، وهي المستقبل الذي نصبو إليه من أجل الإنسانية ومن أجل كوكبنا.

وفي الواقع مما يثلج الصدر أن نلاحظ أننا قد اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لدى الانتهاء من فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها هذه الجمعية ذاتها في عام ٢٠٠٠ في مؤتمر قمة الألفية. والخطة تمثل خلفا مناسبا للغاية للأهداف الإنمائية للألفية.

ولا بد لي أن أعترف بأن أحد الأمور التي شغلت تفكيري كانت مصير الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق بحلول عام ٢٠١٥. وقد بددت الوثيقة الختامية لخطة التنمية المستدامة مخاوفي. ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية قد أُخذت في الاعتبار بصورة جيدة جدا في أهداف التنمية المستدامة. وفي واقع الأمر، فإنها تركز على تحقيق تغيير جذري وتحويلي، وهو ما من شأنه استكمال وإنجاز أعمال الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع أهداف جديدة ستنهض بقضية التنمية البشرية إلى أقصى مستويات ممكنة.

ومن بين الأشياء التي تثير اهتمامي وضع هدف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا أمر مطمئن حقا. ولا يسعني إلا أن أنوه وأشيد بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة على العمل الذي اضطلع به بشكل جيد للغاية. فقد أسفرت جهوده الدؤوبة والتزامه الثابت خلال المفاوضات الشاملة عن الوصول للنتائج المرجوة. ونظرا لما قام به الفريق من عمل متفان وشاق، لدينا الآن الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة وغاياتها الـ ١٦٩. وتستحق السيدة أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، تنويها وثناء خاصين منا جميعا على قيادتها المتفانية والمثالية، التي أسفرت عن هذه الوثيقة العالية الجودة. فقد جعلتنا جميعا نشعر بالفخر.

ويرى وفد بلدي أنه ليتسنى تنفيذ الخطة الجديدة، ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لمؤتمر القمة هذا ضمان تطوير وسائل التنفيذ على نحو موثوق وفي الوقت المناسب. ومن المهم أن نثير هذه المسألة لأن عدم موثوقية الموارد المالية وعدم توفرها كان أكثر العوامل المقيدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإننا أشعر ببعض الارتياح إزاء تناول هذه المسألة في الأهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة. والأمر لا يقتصر على وجود هدف قائم بذاته يتعلق بوسائل التنفيذ، الهدف ١٧، بل أنه تم تصميم وسائل محددة خصيصا لتنفيذ كل هدف.

ويحدوني وطيد الأمل في ألا ندخر جميعا وسعا لكفالة الوفاء بالوعود. وإذا تمكنا من الوفاء بالتزامنا ومسؤوليتنا، سيكون هذا العالم بحلول عام ٢٠٣٠ أفضل مكان للعيش بالنسبة لنا ولأطفالنا ولأحفادنا. ولن نُغفل أحدا.

وتقر تنزانيا بالمسؤولية الرئيسية لكل بلد عن تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ونحن بالفعل نقوم بذلك ومع ذلك، فإن جهود البلدان النامية وحدها لن تكون كافية؛ ومن ثم فإن الحاجة إلى دعم البلدان المتقدمة النمو أمر جوهري. فهو سيكمل قدراتنا المحدودة. ويظل المبدأ الخاص بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة من مبادئ ريو هاما حتى يومنا هذا. فهذه الشراكة العالمية هي التي من شأنها أن تضمن التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة الجديدة. ونرجو أن تسيروا معنا كل خطوة على الطريق. فهو أفضل وأصوب ما يمكن القيام به من أجل تحقيق مصلحتنا المشتركة.

وكان من أوجه القصور الأخرى في إطار الأهداف الإنمائية للألفية عدم وجود عملية استعراض وآلية واضحة المعالم للمتابعة. غير أن ثمة آلية واضحة ومحددة جيدا لإطار أهداف التنمية المستدامة للمتابعة والاستعراض، سيجري إنشاؤها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وتؤيد تنزانيا تماما هذا الترتيب. كما نؤيد فكرة إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة ليقود عملية الاستعراض والمتابعة على الصعيد العالمي. فالقيام بذلك أمر حكيم للغاية.

وفي الختام، أود أن أقول إن تنزانيا على استعداد لتقديم الدعم الكامل لأهداف التنمية المستدامة الجديدة وتنفيذها وتتعهد بأن يكون ذلك التزاما راسخا. وسنفعل كل ما في وسعنا لنضطلع بدورنا تبعا لذلك. ونرى أنه إذا أدى جميع أصحاب المصلحة دورهم وفقا لذلك والتزموا بالمبادئ التي تنطلق منها الأولويات الخمس – الناس، والكوكب، والشراكة، والازدهار، والسلام – سيتم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نصا وروحا. ومن المؤكد أنه ما من أحد سيُترك ليتخلف عن الركب.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية تنزانيا على بيانه.

اصطحب السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية فيجي.

اصطحب السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، إلى المنصة.

السيد بينيماراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يقف مجتمعنا الدولي في مفترق الطرق. فهل نتصرف بحكمة من أجل الحفاظ على موارد كوكب الأرض للأجيال المقبلة، أم سنستمر في استهلاك إرث الأرض وكأن غدا لن يأتي أبدا؟

وينبغي لنا جميعا أن نتحمل المسؤولية عن اتخاذ الإجراءات لوضع حد للفقر والجوع، وتعزيز رفاه الجميع، والحفاظ على المحيطات وما تحويه من موارد ثمينة، واستخدام خيالنا للخروج بالابتكارات التي من شأنها أن تصنع بلداننا في نهاية المطاف. إن الأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ تمثل التفكير الاستشرافي لبني البشر وطابع التراحم لديهم، ومبادئ الإنصاف والمساواة على النحو المطبق في مجتمعنا العالمي.

وبصرف النظر عن ما إذا كنا نستيقظ في سوفا أو نيويورك، أم في بوينس آيرس أو داكار، أم ونيروبي أو باريس، أم لندن أو هونيارا، فإننا جميعا في قارب واحد، جميعنا أخوة وأخوات في هذه الواحة من العالم المسماة بالأرض، ويجب أن نعمل بصورة جماعية. وهذه الترتيبات التي نلتزم بها تكتسي أهمية بالنسبة لعقودنا الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سنبرمها مع أمنا الأرض خلال العقود القادمة. فهي تتيح لنا الفرصة لتصحيح أخطاء الماضي.

وتشكل الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة التي اعتمدناها في مؤتمر القمة هذا خارطة الطريق نحو الأمل والتحول. ولا يمكننا أن ننتظر أكثر من ذلك لنبدأ هذه الرحلة بصورة فعلية. ولعامل الوقت أهمية جوهرية، فالوقت ليس في صالحنا. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن نقيم المسائل المنهجية التي تخلق العوائق التي تتسبب في إبطائنا. ولعل العديد من البلدان النامية لا تملك الموارد المالية للقيام بما يلزم من أجل تحقيق الأهداف. فالعديد من البلدان لديها الأفكار والخطط والعزم على العمل ولكن ليس لديها ما تحتاجه من الدعم المالي.

وإذا استطعنا أن نقر بأن نقص التمويل هو ما يمكن أن يتسبب في تراجع الكثيرين منا، فينبغي إذا أن يكون من أهم المسائل الجوهرية التي ستناقش في مؤتمر القمة هذا. فلدينا أهدافنا. فكيف نصل إليها الآن؟ يجب أن نقدم تمويلا بشروط ميسرة من أجل إحراز تقدم مستدام على أرض الواقع. ويجب أن تثبت البلدان النامية أنها جديرة بالثقة بغية الحصول على

المنح والقروض. ويجب على الحكومات أن تعمل على أساس مبدأ الشفافية، ويجب القضاء على الفساد ومعاقبة المسؤولين عنه دون استثناء. ونحن عازمون في فيجي على القضاء على مخلفات الماضي. فحكومة بلدي تتسم بالشفافية أمام أعين الجميع، ويجري اقتلاع الفساد المتوطن في الحكومات السابقة من جذوره.

إن بلدي دولة جزرية صغيرة. ونحن لسنا أغنياء، ولكننا نبذل ما في وسعنا للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والعمل الذي ندعو إلى القيام به قد بدأ بالفعل في فيجي. فنحن نضع إطار النمو الأخضر لدينا موضع التنفيذ. ولدى فيجي مخطط عام ونموذج اقتصادي يربط بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. ويتمثل هدفنا في بناء اقتصاد يرعى مصالح جميع مواطنينا، ويضع معايير بيئية صارمة لجميع المشاريع الإنمائية.

وإنني لأفكر في المحيط الذي أعرفه منذ أن كنت طفلا، وأتساءل عما إذا كان أحفادي سيروه كما رأيته أنا. وتحرص فيجي بصفة خاصة على الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالحفاظ على المحيطات والبحار وإدارتها إدارة مستدامة. وقد أنشأت فيجي شراكة مع حكومة السويد لإقامة مؤتمرات الأمم المتحدة التي تجري كل ثلاث سنوات بشأن المحيطات والبحار، الأمر الذي نرى أنه يحدد المسؤوليات في إطار سيتطلب التعاون بين كل دول العالم وكذلك جميع الجهات الفاعلة من غير الدول.

وستحقق هذه الخطة العالمية الجديدة النجاح على نحو تدريجي، من مجتمع إلى مجتمع، ومن بلد إلى بلد، ولكنها ستتطلب الصبر والمثابرة والالتزام بصورة مطلقة. وسأطالب بوجود برامج موثوقة ومطردة للتوعية والتثقيف لاستقطاب قلب وعقل كل رجل وامرأة وطفل. وسيتطلب ذلك اتخاذ إجراءات وطنية وسياسية لضمان مشاركة المدن الأكبر والقرى والمجتمعات المحلية الأكثر عزلة. وسيتطلب شراكات استراتيجية حقيقية مع القطاع الخاص، ومجموعات الشباب والنساء، والمنظمات الدينية، ووسائط الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني.

وأمامنا فرصة لإحداث التغيير، وتحويل عالمنا، والقضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق مستقبل مفعم بالأمل للجميع. وأرى أن بمقدورنا القيام بذلك. فإذا تحلينا بالإرادة السياسية والشجاعة، وإذا عملنا بروح القيادة التي انتخبنا لإظهارها، سوف نحقق أهدافنا. وأضم صوتي إلى أصوات زعماء العالم في التزام فيجي بتقديم الدعم الكامل من أجل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية فيجي على بيانه.

اصطحب السيد جوزايا فوريكي بينيماراما، رئيس وزراء جمهورية فيجي، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد باتريس إيميري تروفوادا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى المنصة.

السيد ترافودا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي الشرف الكبير والشعور بالمسؤولية أن أشارك – بصفتي رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية – في هذا المنتدى العظيم لتدشين عملية جديدة أثق في أنها ستقودنا خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة نحو عالم أفضل وفي مأمن من هاجس الفقر الذي لا يزال للأسف يسيطر على جزء كبير من العالم. وفي الواقع أن هذا الاجتماع العالمي لاعتماد أهداف التنمية المستدامة يشكل فرصة ممتازة لنا – نحن أعضاء المجتمع الدولي والمسؤولين عن تنفيذ السياسات

الإنمائية – لتحليل أدائنا في مقابل الأهداف الإنمائية للألفية ووضع استراتيجيات جديدة بمنظور صحيح لنحقق بالكامل الأهداف الإنمائية للألفية التي حددناها الآن لعام ٢٠٣٠.

وعلى غرار جميع أعضاء الأمم المتحدة، التزمت سان تومي وبرينسيبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بتنفيذ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وإنجازها في غضون ١٥ عاما. وبعد ١٥ سنة، لم يتحقق بعد أول الأهداف وأهمها، وهو الحد من الفقر والجوع. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بلدي حقق ثلاثة من هذه الأهداف، هي توفير التعليم الابتدائي للجميع، وخفض معدل وفيات الرضع، وتحسين صحة الأم.

ويسرنا بشكل خاص تحقيق مكاسب كبيرة في تعميم التعليم للجميع، ورعاية صحة الأم والطفل، والوصول بمعدل الالتحاق بالمدارس للتعليم الابتدائي إلى حوالي ٩٨ في المائة، وتسجيل ما يقرب من ٩٨ في المائة من المواليد الأحياء، وتحقيق انخفاض شديد في معدل وفيات الرضع والأمهات. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه حتى وإن لم يتمكن بلدنا من تحقيق جميع الأهداف الإنمائية، فقد شوهدت اتجاهات جيدة في تحقيق بعض الأهداف، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا على سبيل المثال، ونتيجة لذلك شهد بلدنا تحسنا واضحا في مستوى معيشة المواطنين.

ومع ذلك، بعد ٢٥ عاما من الديمقراطية الحقيقية، وبوجود أحد أفضل مؤشرات التغطية على شبكة الإنترنت في أفريقيا، وبعد خمس سنوات من النمو بمتوسط يبلغ ٤,٥ في المائة، ووجود معدلات تضخم أقل من ٨ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية، وديون خارجية بقيمة ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة إلى ٣٤٩ في المائة قبل خمسة عشر عاما، لا يزال بلدي يشهد نسبة فقر تبلغ ٦٢ في المائة.

ولذلك، فالطريق طويل، وسيكون أطول ما لم يتم زيادة الاستثمار العام والخاص، ولا سيما في القطاع الاقتصادي، وما لم تكن هناك إصلاحات في السياسة العامة تؤدي إلى توفير فرص العمل، وخاصة للشباب.

وثمة جانب آخر لا يقل أهمية – ولا بد من التأكيد على ذلك – هو عامل الوقت. ففي يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمدت منظمتنا الأهداف الإنمائية للألفية (انظر القرار ٥٥/٢)، وبالنظر إلى أن الوقت مورد نادر وغير متجدد، يجب أن نستخلص استنتاجاتنا من السنوات الخمس عشرة الماضية من حيث تنفيذ تلك الأهداف، وأن نسعى إلى تطبيق أفضل ما تعلمناه في السنوات الخمس عشرة القادمة. لم يعد لدينا الوقت للتمهل ونحن نواجه العديد من أمثلة التخريب والانهيار الاجتماعي.

إن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تم التفاوض بشأنها واعتمادها بطريقة توافقية، هي أكثر طموحا وأكثر عدداً من الأهداف الإنمائية للألفية. وكون أن النقاش بشأنها لم يفض إلى أي تناقضات كبيرة، كما يحدوني أمل وطيد، فهذه علامة جيدة. وإذ ندرك أن الدول الغنية والناشئة والفقيرة ستعمل معاً من أجل التغلب على تلك التحديات، فإن قادة البلدان الأشد فقراً هم الذين يتعين أن يكونوا أشد التزاماً.

وقد نتفهم الشك في ما إذا كان أولئك الذين عجزوا عن تحقيق الأهداف الثمانية السابقة في غضون ١٥ عاماً يستطيعون الآن تحقيق ١٧ هدفاً جديداً خلال نفس المدة الزمنية. والخطة التي اعتمدناها للتو تشتمل على تحديات ليست غريبة أو جديدة. ومن الأهمية بمكان أن تكون لها الأولوية وأن نحدد معجلات التنمية ومحفزاتها.

وفي هذا السياق، لا يمكن أن نتجنب موضوع إيجاد نمط جديد من الحوكمة العالمية، نمط أقل خدمة للمصالح الذاتية، وأكثر شمولاً وواقعية، وبالأخص أكثر فعالية واستباقية، نمط ملتزم بالسعي إلى الاستقرار السياسي وحل النزاعات التي هي مهد التطرف الانتهازي والمدمر، وتمنع أي نوع من التنمية. وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي المتعدد الأبعاد أمر أساسي.

والسعي في كل دولة من الدول الأعضاء إلى توافق وطني بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال حوار جامع بين كل الأطراف السياسية الفاعلة، سواء في السلطة أو في المعارضة، والمجتمع المدني، أمر بالغ الأهمية.

لقد أتينا هنا إلى الجمعية لاعتماد الأهداف الإنمائية المستدامة الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي أسهم فيها بلدي، جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية، أيضاً. ولذلك، وباسم الحكومة الوطنية، نؤكد رسمياً التزامنا بخفض الفقر في بلادنا بحلول عام ٢٠٣٠. ولتحقيق ذلك الهدف، سوف نسعى باستمرار للتنويع الاقتصادي، وتحسين إدارة المالية العامة، وتحديث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والدمج الرقمي، وتشجيع القطاع الخاص باعتباره السبيل الرئيسي لخلق الثروة وفرص العمل، والحفاظ غير المشروط على البيئة. نريد بيئة صحية يمكن أن تضمن الاحترام والكرامة والحق في السعادة لجميع مواطنينا.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية على بيانه.

اصطحب السيد باتريس إميري تروفوادا، رئيس الوزراء في جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا.

اصطحب السيد ساموييلا أكيليسي بوهيفا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا، إلى المنصة.

السيد بوهيفا (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان في الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيس الحكومة، نيابة عن شعب وحكومة مملكة تونغا. في البداية، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على جهوده البارزة لعقد هذه القمة. كما أود أن أعرب عن التهنئة والتقدير للرئيس السابق، السيد سام كوتيسا، على جهوده الممتازة في الإشراف على العملية التي أفضت إلى الوثيقة الختامية التي وافقنا عليها بالإجماع أمس (القرار ١/٧٠). وعلاوة على ذلك، سأكون مقصراً إن لم أقر مع الشكر بالجهود الكبيرة التي بذلها الميسران المشاركان للعملية للساعات الطويلة التي كرساها وتفانيهما حتى بلغنا هذه اللحظة.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣ الجديدة تمثل محاولة للابتعاد تماماً عن أسلوب بقاء الأمور على حالها. وللمرة الأولى، نجتمع لتأكيد نتيجة عالمية حقا، وهي تحمل المفتاح لمستقبل مزدهر ومستدام لنا جميعاً. وعالمية هذه الوثيقة المتفق عليها انعكاس لتنوع الاحتياجات التي تعالجها من خلال الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

لكن الطابع العالمي للخطة الجديدة يبين أيضا أن الروابط بيننا تزداد عمقاً، وكذلك التحديات المشتركة التي نواجهها. ويأتي في مقدمة تلك التحديات التهديد الذي لا رجعة فيه لشعوبنا ومجتمعاتنا وسبل عيشنا وبيئاتنا الطبيعية والذي يفرضه تغير المناخ. وكدولة جزرية صغيرة نامية، فإننا عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ بشكل خاص ونعاني من آثاره بالفعل، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة التي غدت أكثر تواتراً، وتحمض المحيطات.

ونحن نعرف أن تلك الآثار سوف تزداد حدة مع مرور الوقت. وفي حين أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلم فعلاً بأن علينا أن نتخذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ، ينبغي التأكيد على أن تعاملنا معها جميعاً أمر حتمي إن أردنا تحقيق التطلعات المرسومة اليوم. وخطة التنمية الجديدة تؤكد من جديد الحاجة للتوصل إلى أقوى اتفاق ممكن في باريس في وقت لاحق من هذا العام، لأن التحديات التي نواجهها نتيجة لتغير المناخ سوف تزداد حدة ليس إلا مع اقترابنا من عام ٢٠٣٠.

وخلال عملية صياغة خطة عالمية، وقفت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في الطليعة بإعلانها أن محيطاتنا أساسية للتنمية المستدامة للجميع. وأكدنا أن الحفاظ عليها واستخدامها على نحو مستدام كان أمراً بالغ الأهمية في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وفعلنا ذلك مدركين أن الآثار البشرية المتزايدة باتت تتهدد المحيطات التي تمدنا بأسباب الحياة جميعا.

ويسعدنا أن تعرض علينا خطة تنطلق بنا إلى الأمام للتصدي للتهديدات التي تواجه محيطاتنا، ومنها التلوث البحري، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتحمض المحيطات، في حين أنها تسخر مواردنا البحرية والساحلية من أجل التنمية المستدامة. ومحيطنا الهادئ هبة من أعظم الهبات الطبيعية في العالم. فهو لا يمد جزرنا بأسباب الحياة فحسب، بل إنه يشكل عنصراً هائلاً في بيئتنا العالمية أيضاً. وإدارة ذلك الأصل من أصول الطبيعة بعناية وعلى نحو مسؤول ليس مجرد مسؤوليتنا، بل هو أيضا مفتاح لا غنى عنه لنجاح خطتنا.

وبلدي يعتمد على الوقود الأحفوري المستورد إلى حد كبير لتلبية احتياجاتنا من الطاقة، ولذلك، استجبنا بخارطة طريق تونغا للطاقة، للحد من ضعفنا أمام صدمات الطاقة، وزيادة فرص الحصول على الطاقة الحديثة بطريقة مستدامة بيئياً. ونرحب بالدعم لتلك الخطوة وغيرها من الخطوات الواردة تفصيلاً في الخطة الجديدة.

وكذلك نقر بأن القرارات الطموحة التي يجري اتخاذها هنا لا قيمة لها إلا بقدر ما نقدم من التزامات من أجل تنفيذها. ومفتاح ما تعد به هذه الوثيقة لتحويل عالمنا هو الاهتمام غير المسبوق بكل وسيلة تنفيذ موجودة في الخطة نفسها وكذلك في الالتزامات ذات العلاقة التي تم التعهد بها في عملية تمويل التنمية. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادئ، نواجه تحديات تمويل إضافية تستحق الاهتمام الوثيق المقدم هنا. ويجب علينا الوفاء بتلك الالتزامات وترجمة خارطة الطريق التي رسمنا إلى إجراءات عملية وملموسة تعمل على تحويل حياة من نقوم بخدمتهم.

وقد خطت تونغا خطوات كبيرة تجاه تحقيق التنمية المستدامة منذ اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). يجب عمل المزيد. إن التحديات التي نواجهها في فجر السنوات الخمس عشرة المقبلة أكثر صعوبة من أي وقت مضى. إن تطلعاتنا كبيرة. وبالأمس استمعنا إلى قادة تكلموا عن الفقر وانعدام أي إشارات تبعث على الأمل. وتحدث البعض عن الاستغلال القسري الضخم للموارد من قبل الشركات متعددة الجنسيات. وسمعنا أيضا أن في العديد من البلدان في أفريقيا اتسعت أوجه التفاوت وازداد الفقر. وبالمثل سمعنا عن الآثار المزدوجة على التنمية المستدامة العالمية المترتبة عن الإنفاق الإجمالي العالمي على القوة العسكرية الذي تجاوز تريليون دولار. أما في منطقة المحيط الهادئ، فإن تغير المناخ والتلوث البحري والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتحمض المحيطات لا تزال تشكل تهديدا حقيقيا للشعوب في منطقتنا، ناهيك عن تنميتنا المستدامة. وركزت وفود أخرى على التأخير المطول في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات.

إنني أؤيد المشاعر التي أعرب عنها بعض القادة أنه يجب تذكير الشركات متعددة الجنسيات علاوة على شركائها ومؤيديها بأن رفضها إتخاذ الإجراء المناسب على وجه السرعة من شأنه أن يضعها عرضة لتفسير موقفها وفق المفهوم القائل بأنها أكثر استجابة لمصالح أخرى خلاف مصالح الشعوب. يجب إزالة الاحتكارات غير العادلة ووضع العدالة فوق المصالح على الدوام. واسمحوا لي أن أذكر الجمعية بأن الظلم في أي مكان يعد تهديداً للعدالة في كل مكان. وكل ما يؤثر على أي بلد بصورة مباشرة يؤثر على جميع البلدان بشكل غير مباشر.

فالنظام الدولي، بوضعه الحالي لا يعمل على تقديم حلول منصفة ومبررة وعادلة بالقدر الكافي لدولة جزرية صغيرة نامية مثل تونغا، أو للدول الجزرية الصغيرة النامية عموما. ومع ذلك، تبعث خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠٣٠ التي اعتمدت بالأمس، ببصيص أمل وتعكس رغبة الجنس البشري في أن يعيش في عالم سلام وعدالة ووئام وينعم بها. ونعهد إلى جميع الدول – النامية منها والمتقدمة بالعمل معا في شراكات حقيقية ودائمة في أمم متحدة يتم إصلاحها وقادرة على تحقيق الغرض المنشود – بضمان تلبية الأهداف الجديدة على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد ساموياﻻ أكيليسي بوهيفا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغا، من المنصة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.